2018

نظرة عامة على
الاحتياجات الإنسانية

السكان المحتاجون

6.7م

نوفمبر 2018

العراق

الصورة: مانيا فيديك/ أوتشا

السكان المحتاجون	العدد الكُلّي للسكان في العراق
6.7 م	37 م

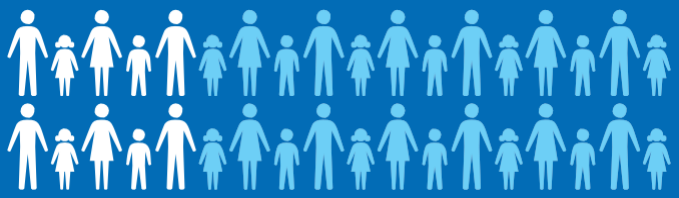

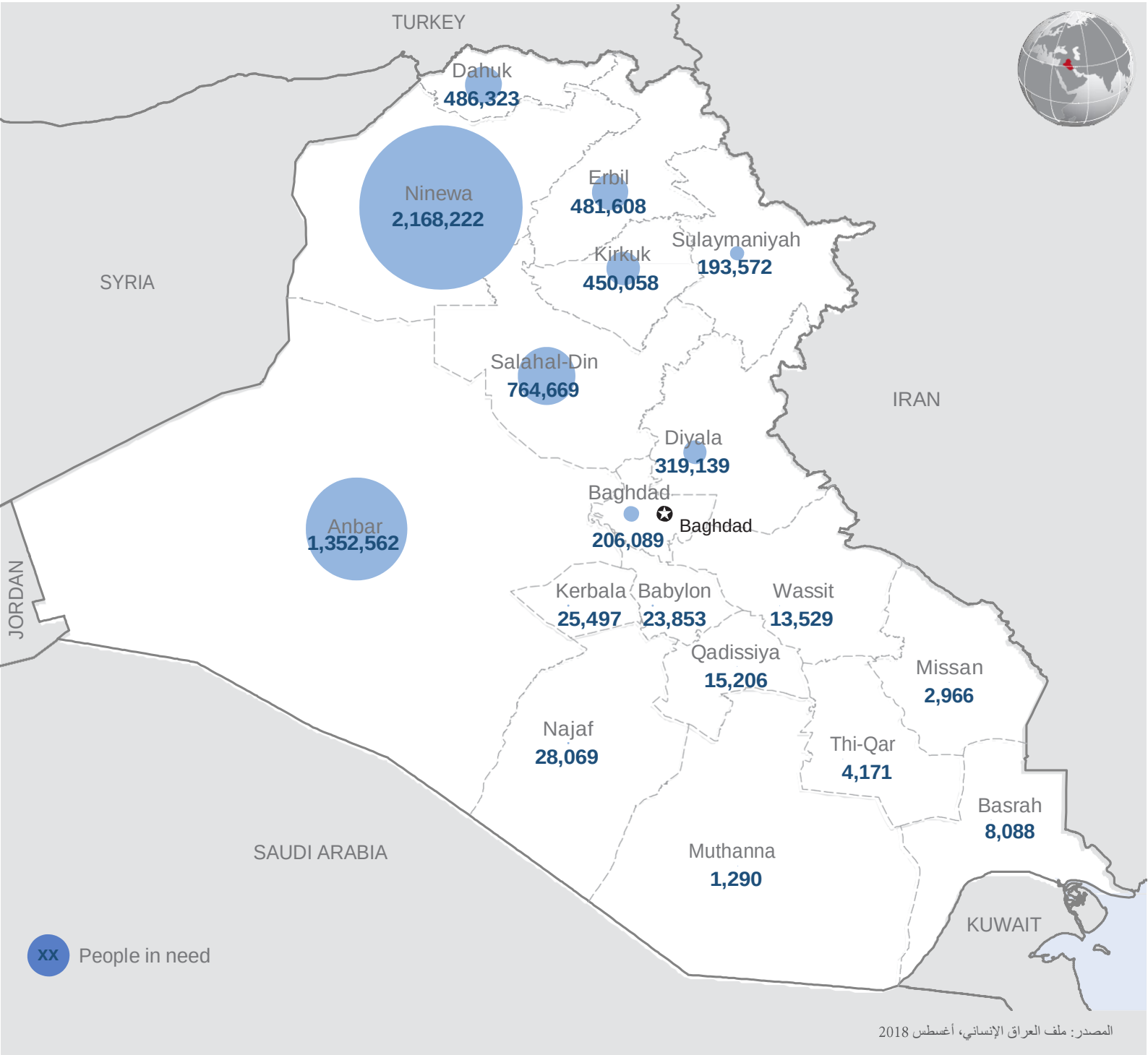

المصدر: ملف العراق الإنساني، أغسطس 2018

تم إعداد هذه الوثيقة نيابة عن الفريق القُطري الإنساني في العراق والشركاء، وتوفر للفريق الإنساني فهمًا مشتركًا للأزمة، بما في ذلك الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحًا والعدد التقديري للأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية.

بينما توفر هذه الوثيقة قاعدة أدلة موحدة تساعد على التخطيط المشترك للاستجابة الاستراتيجية المشتركة، فإن بعض الأرقام المقدمة في الوثيقة هي تقديرات تستند إلى أفضل البيانات المتاحة والمنهجيات المتفق عليها.

إنَّ التعيين المستخدم وعرض المواد والخرائط في هذه الوثيقة لا يعني التعبير عن أي رأي من جانب الفريق القُطري الإنساني والشركاء فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة منطقة أو سلطاته، أو فيما يتعلق بترسيم حدودها.

تم إصدار هذه الوثيقة في 16 كانون الأول/ ديسمبر 2018.

الجزء الأول:
المُلخّص

الاحتياجات الإنسانية والأعداد الرئيسية

تأثير الأزمة

السياق العراقي

تفاصيل السكان المحتاجين

شدّة الاحتياجات

مركز الحماية والمساءلة أمام السكان المتضررين

الوصول والتحديات التشغيلية

الاحتياجات الإنسانية

والأعداد الرئيسية

تحول السياق الإنساني في العراق إلى مرحلة جديدة. وعلى الرغم من أن العراق حالياً في مشهد ما بعد الصراع بعد انتهاء العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش، إلا أن هنالك قوى لا يمكن التنبؤ بها في مختلف أنحاء البلاد تؤثر سلباً على الاستجابة الإنسانية. وتستمر الهجمات المفاجئة من قبل الجماعات المسلحة إلى جانب العمليات العسكرية الصغيرة، الأمر الذي يتسبب في موجة نزوح جديدة والتأثير على معدل عودة النازحين. وبالتزامن مع ذلك، تنشأ أسباب جديدة لعدم الاستقرار مرتبطة بارتفاع معدلات الفقر وعرقلة المصالحة المجتمعية والافتقار إلى فرص كسب العيش والتوترات السياسية والاجتماعية التي تتسبب في نزوح جديد ثانوي.

خلال دورة البرامج الإنسانية الأخيرة، وصل عدد العائدين إلى مناطقهم الأصلية 4 ملايين نازح، في حين ظل حوالي مليوني شخص نازح. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لإعادة بناء البلد وانطلاق المشاريع الاقتصادية المحلية، إلا أن عراقيل كبيرة مستمرة تحول دون عودة النازحين، بما في ذلك المخاوف الأمنية والهلع والصدمات والافتقار للتلاحم الاجتماعي والقضايا المتعلقة بالوثائق وانعدام سُبل العيش والمساكن المتضررة والمدمّرة. وبينما تشهد معدلات العودة توازناً، فإن النزوح الذي طال أمده والاستدامة التي يحتاجها العائدون تُشكل مخاوفاً تتطلب معالجة، في الوقت الذي يضطر فيه عدد متزايد من العراقيين إلى اتخاذ قرارات سلبية أو خطرة جداً من أجل التكيف مع الأوضاع. ومع توقع استمرار النزوح الذي طال أمده حتى عام 2019، إلا أن المساعدات الإنسانية يجب أن تستمر في استهداف النازحين داخل وخارج المخيمات. ويلزم إيلاء اهتمام خاص للأفراد الذين يُعتقد بأن لهم صلات مع جماعات متطرفة والذين غالباً ما يكونوا عرضة لوصمة عار من مجتمعاتهم ولمسألة التمييز وكثيراً ما يتم منعهم من العودة إلى ديارهم. وبشكل عام، لا يزال ما يقدر بـ 6.7 مليون شخص في العراق، بما في ذلك 3.3 مليون طفل (دون سن 18) و3.3 مليون امرأة وفتاة، بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية والحماية.

الاحتياجات الإنسانية الرئيسية

لا تزال تشكّل الحماية الأولوية الإنسانية الشاملة لعام 2019. لا يمكن المبالغة في أهمية عودة النازحين بشكل آمن وطوعي ونظامي ومستدام، إذ ما أُريد للعراق إن يزدهر في سياق ما بعد داعش. ولا تزال هناك العديد من الشواغل الملحة في مجال الحماية، بما في ذلك الأعمال الانتقامية من الأشخاص الذين يعتقد بصلاتهم مع جماعات متطرفة والعنف العرقي – الطائفي والعودة القسرية والمبكرة والمُعرقلة ونقص الوثائق المدنية والنازحون والعائدون الذين يحتاجون إلى دعم نفسي واجتماعي متخصص؛ والتلوث الكبير بالألغام المتفجرة (بما في ذلك منازل المواطنين) وقضايا الإسكان والأرض والمُلكية. ولا تزال تجري عمليات توغل وتخويف من قبل الجهات الأمنية المسلحة داخل المخيمات وفي المستوطنات غير الرسمية: تم الإبلاغ عن 87 انتهاكًا من كانون الثاني/ يناير وحتى آب/ أغسطس 2018 في مختلف أنحاء العراق، مما أثر على أكثر من 10،000 شخص[1].

لا يزال النساء والأطفال يتعرضون لمخاطر حماية متعددة؛ إذ أصبحت عمالة وزواج الأطفال في مجتمع النازحين والعائدين أكثر انتشاراً عما كان عليه في السنوات الأخيرة، في حين أفادت التقارير أن أكثر من 10 في المائة من الأطفال يعانون من اضطرابات نفسية – اجتماعية[2].

لا يزال النازحون داخل المخيمات وخارجها يعتمدون على الحصول على المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية على الرغم من الجهود المستمرة الكبيرة لإعادة فتح المدارس وإنشاء المراكز الصحية واستعادة شبكات الكهرباء والماء والصرف الصحي. يجب تطوير وتحسين الخدمات في المخيمات والبنية التحتية من أجل الوصول إلى الحد الأدنى من المعايير وتقديم الخدمات لـ 482،000 نازح يعيشون في 135 مخيماً. وفي الوقت نفسه، هناك ما لا يقل عن 155،000 نازح مواقع غير رسمية ومراكز حضرية ويعانون من نقص شديد في الخدمات وقد يلجئون إلى استراتيجيات التكيف السلبية من أجل البقاء[3].

إنَّ التحديات لتأمين فرص كسب العيش هي من بين أهم ثلاثة احتياجات للنازحين والعائدين على حد سواء. إنَّ الصعوبات في الحصول على عمل وسُبل العيش تشكل عقبةً أمام النازحين في الحصول على المأوى والغذاء والمواد غير الغذائية الأساسية؛ كما يمكن أن تعرقل حصول العائدين على الخدمات، بما في ذلك الصحة ومرافق الخدمات العامة والتعليم. ومن بين أولئك الذين يمكن تقييمهم بشكل موثوق، تشير التقديرات إلى أن 24 في المائة من الأسر النازحة تستخدم آليات التكيف السلبية الطارئة من أجل تلبية احتياجاتها الأساسية، بما في ذلك انقطاع الأطفال عن المدارس وتوجههم للعمل والأعمال الإجرامية وزواج الأطفال والزواج القسري. وقد أفاد أكثر من 60 في المائة من الأشخاص المتضررين الذين شملهم الاستطلاع عن تكبدهم ديون مادية ومعظمها لتلبية الاحتياجات الأساسية؛ حيث يبلغ متوسط مبلغ الدَين لكل أسرة 2.2 مليون دينار عراقي (أي ما يعادل 1،800 دولار أمريكي)[4]. الوضع حرج في عدة مدن، بما في ذلك الموصل، حيث يعاني 80 في المائة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و25 سنة من البطالة.

1. ملاحظات CPI من كانون الثاني / يناير إلى آب / أغسطس 2018 استناداً إلى مصفوفة تتبع الإخلاء القسري والعودة، وتقارير تقييم الحماية السريعة وتقارير الشركاء.
2. تحليل مجموعة التعليم على أساس تقييم احتياجات المجموعات المتعددة للجولة السادسة في آب/ أغسطس 2018.
3. القائمة الرئيسية للنازحين والعائدين التابعة للمنظمة الدولية للهجرة، اعتباراً من تشرين الأول/ أكتوبر 2018
4. مبادرة ريتش، تقييم احتياجات المجموعات المتعددة، الجولة السادسة في آب/ أغسطس 2018.

العدد الكُلّي للسكان

36م

عدد الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المتضررة من الصراع

11م

عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة إنسانية

6.7م

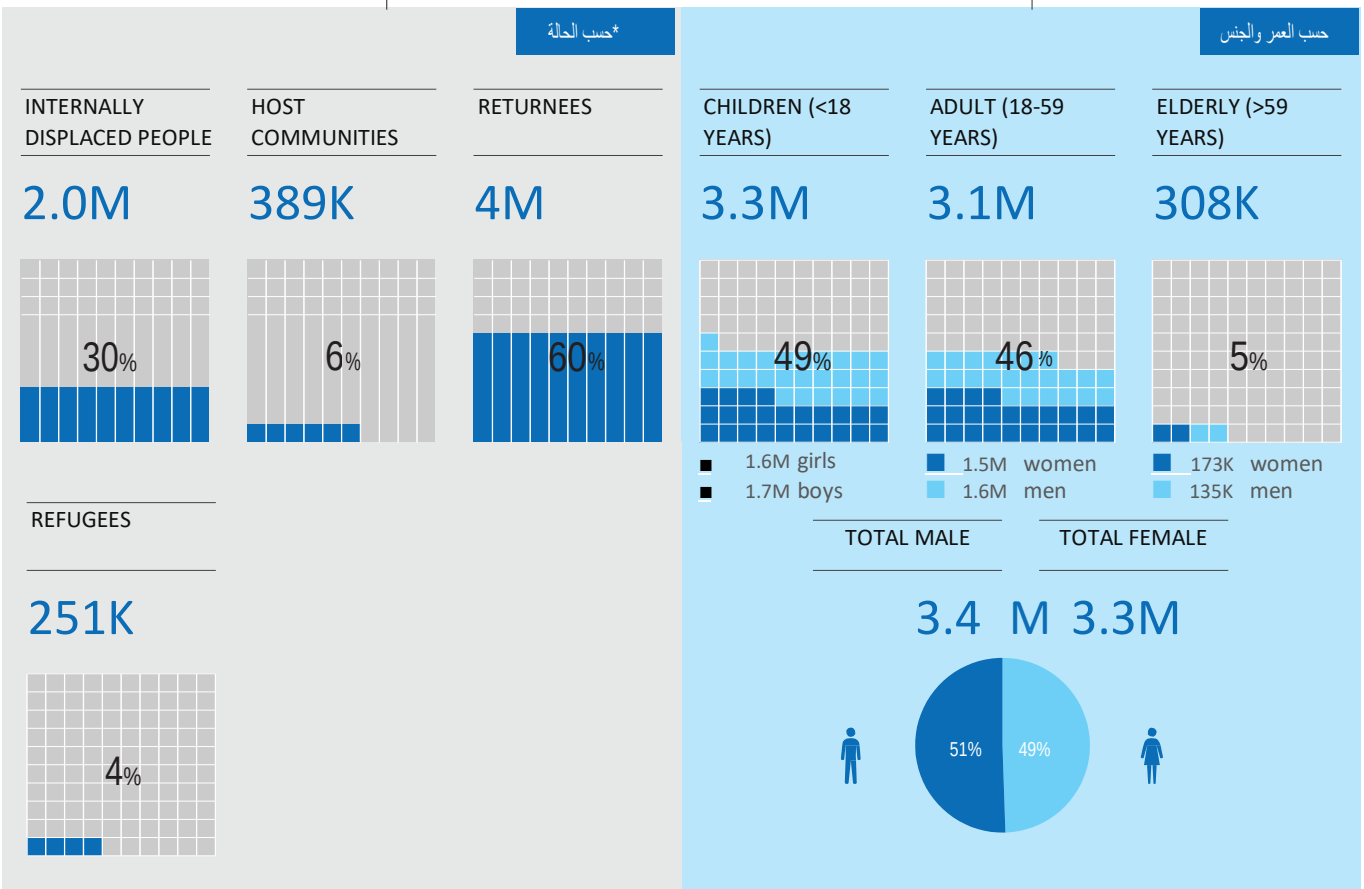

المصدر: ملف العراق الإنساني، أغسطس 2018

تأثير

الأزمة

مع دخول الأزمة الإنسانية عامها الخامس، لا يزال العراق يواجه تحديات هائلة. إذ أن هناك 6.7 مليون شخص (18 في المائة من مجموع السكان) في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. وما يقدر بنحو 4.5 مليون شخص يواجهون مخاوف تتعلق بالحماية. وهناك ما يقرب من 2 مليون شخص لا يزالوا نازحين، وأن أكثر من نصفهم قد نزحوا لأكثر من ثلاث سنوات، مما يجعل احتمال النزوح المطول حقيقياً ويتطلب منهجاً شاملاً لتلبية احتياجاتهم والعمل على إيجاد حلول دائمة.

خلّفت سنوات من العمليات القتالية المكثفة خسائر بشرية هائلة؛ وبشكل تراكمي، نزح 6 ملايين شخص منذ بداية الأزمة في عام 2014. بينما تُبذل جهود كبيرة لاستعادة الحياة في المناطق التي أمكن الوصول إليها مؤخراً، إلّا أنَّ الأمر سيستغرق عدة سنوات لإعادة بناء العراق. ووفقاً لحكومة العراق والبنك الدولي، فقد تضرر ما يقرب من 138،000[1] مبنى سكني جرّاء الصراع. وقد تم تدمير ما يقرب من نصف هذه المباني بشكل لا يمكن إصلاحه وهو ما يتوقع أن يؤثر على أكثر من 400،000 شخص والذين قد لا يتمكنوا من العودة حتى يتم إعادة بناء منازلهم بشكل كامل[2]. ومن بين من عادوا في عام 2018، فقد عاد 11 في المائة[3] إلى مناطق ذات ظروف سيئة أو سيئة جداً (مما يشير إلى نقص في سُبل العيش والخدمات والتلاحم الاجتماعي والأمن). كما أن ما يقرب من 2.4 مليون شخص معرضون لانعدام الأمن الغذائي، و5.5 مليون شخص يحتاجون إلى رعاية صحية، و4.5 مليون شخص بحاجة إلى دعم الحماية، و2.3 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة في مجال المياه والصرف الصحي، و2.6 مليون طفل يحتاجون إلى الحصول على التعليم و2.3 مليون شخص يحتاجون إلى المأوى والمواد غير الغذائية. كما قُتل ما مجموعه 797 مدنياً عراقياً وجُرح 1،463 آخرين في أعمال إرهابية وعنف ونزاع مسلح في الأشهر التسعة الأولى من عام 2018[4].

1. البنك الدولي، "إعادة الإعمار والاستثمار في العراق الجزء الثاني - تقييم الأضرار واحتياجات المحافظات المتضررة،" 2018.

2- يستند مستوى الضرر الذي يلحق بالسكن على صور الأقمار الصناعية، حيث غالباً ما يكون التحقق صعباً بسبب وجود المتفجرات من مخلفات الحرب والشواغل الأمنية. تتسم الصور بفرشاة عريضة بطبيعتها لأنها محدودة بما يظهر في إطار الصور. علاوة على ذلك، اقتصر التقييم عن بعد على 16 مدينة متضررة بشكل مباشر والتي كانت البيانات متاحة لها. لذلك، من المحتمل أن يكون عدد المباني المتضررة أكبر.

3. تقرير مؤشر العودة للجولة 1 في أيلول/ سبتمبر 2018.

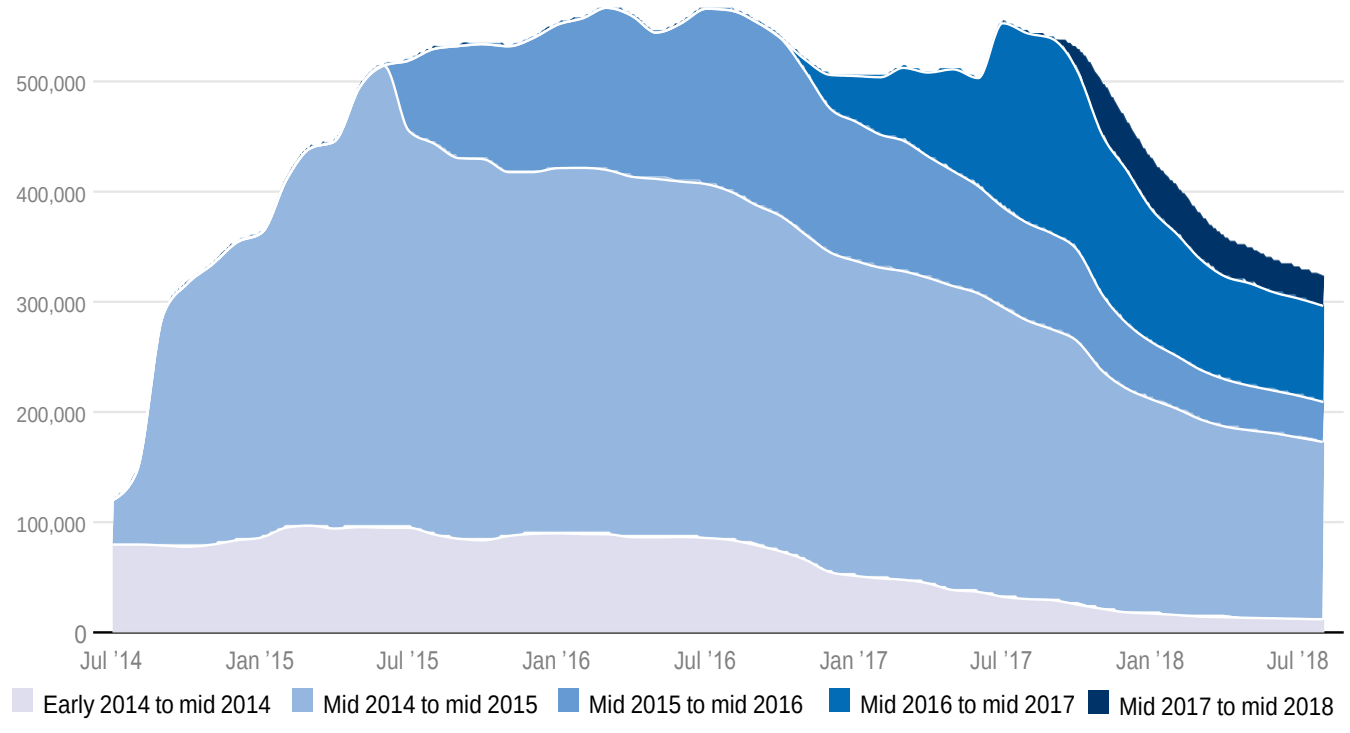

Source: IOM-DTM IDP Master List September 2018

يواجه السكان الضعفاء العديد من الاحتياجات الإنسانية التي يتوقع أن تتفاقم حتى تتمكن الأسر من إعادة بناء حياتها وتحقيق حلول مستدامة. ويتجاوز معدل الفقر في المناطق الأكثر تضرراً بالعمليات العسكرية ضد تنظيم داعش نسبة 40 في المائة، مقارنة بنسبة 22.5 في المائة المرتفعة أصلاً في بقية أنحاء البلاد[5]. وفي إقليم كردستان العراق، ارتفع معدل الفقر من 3.5 في المائة إلى 12.5 في المائة نتيجة لتدفق أعداد كبيرة من النازحين من مناطق أخرى من العراق منذ بداية عام 2014[6]. وقد تضاءلت أُصول الأسر بشكل كبير ووصل الفقر المتعدد الأشكال 23 في المائة بين النازحين، في حين بلغ الفقر المتعلق بالأصول 70 في المائة[7]. وما مجموعه 60 في المائة من المحتاجين لا يملكون دخلاً كافياً لتلبية احتياجاتهم الأساسية وإنَّ 34 في المائة يقترضون المال لشراء المواد الأساسية[8]. وفي مناطق النزوح – خاصة المحافظات الشمالية التي تستضيف نسبة كبيرة من النازحين – ترتفع أسعار الإيجار وتؤثر سلباً على النازحين والمجتمع المضيف والعائدين[9]. بينما تنشط حركة الأسواق إلى حد كبير، يتم فرض تعريفات جمركية إضافية على النقاط الجمركية المنشأة حديثاً على طرق كركوك – أربيل وكركوك – سليمانية وتؤدي إلى زعزعة استقرار أسعار السوق في محافظة كركوك. وعندما تؤخذ هذه الإحصائيات ككل، فإنها تشير إلى "أزمة مزدوجة" محتملة للأشخاص الضعفاء الذين يعانون من الفقر المتزايد بالإضافة إلى تأثير سنوات الصراع.

كانت مرونة وقدرة النازحين على التكيف ملحوظة، لكنهم مرهقون بشكل متزايد خاصة أولئك الذين يعانون من النزوح طويل الأمد. لا زال حوالي مليوني شخص نازحين، وقد نزح أكثر من نصفهم لأكثر من ثلاث سنوات. وتقطن أغلبية كبيرة من النازحين (71 في المائة) خارج المخيمات ومعظمهم داخل إقليم كردستان العراق ومحافظة نينوى. وينقسم هؤلاء الأشخاص (مليوني نازح) بالتساوي بين النازحين داخل محفظاتهم الأصلية (49 في المائة) وفي محافظات أخرى (51 في المائة). كما لا تزال مسألة الحصول على فرص العمل/ سُبل العيش تشكِّل الشاغل الرئيسي للنازحين[10]. وأشار النازحون إلى صعوبة الحصول على الغذاء (51 في المائة) والمواد المنزلية وغير الغذائية (66 في المائة) والمأوى (42 في المائة) باعتبارها شواغلهم الرئيسية الأخرى[11].

4. أعداد الضحايا الخاصة ببعثة الأمم المتحدة في العراق، من كانون الثاني/ يناير وحتى أيلول/ سبتمبر 2018.
5. البنك الدولي، تقييم الأضرار والاحتياجات، 2018.
6. اللجنة العليا لاستراتيجية الحد من الفقر التابعة لوزارة التخطيط، "استراتيجية للحد من الفقر في العراق 2018-2022" في عام 2018.
7. البنك الدولي، تقييم الأضرار والاحتياجات، 2018.
8. تقييم الاحتياجات للقطاعات المتعددة VI، 2018.
9. البنك الدولي، تقييم الأضرار والاحتياجات، 2018.
10. تقييم الموقع المتكامل للمنظمة الدولية للهجرة الجولة الثالثة، 2018.

RANKING OF RETURN LOCATION PER DISTRICT FROM HIGH TO LOW SEVERITY[1]

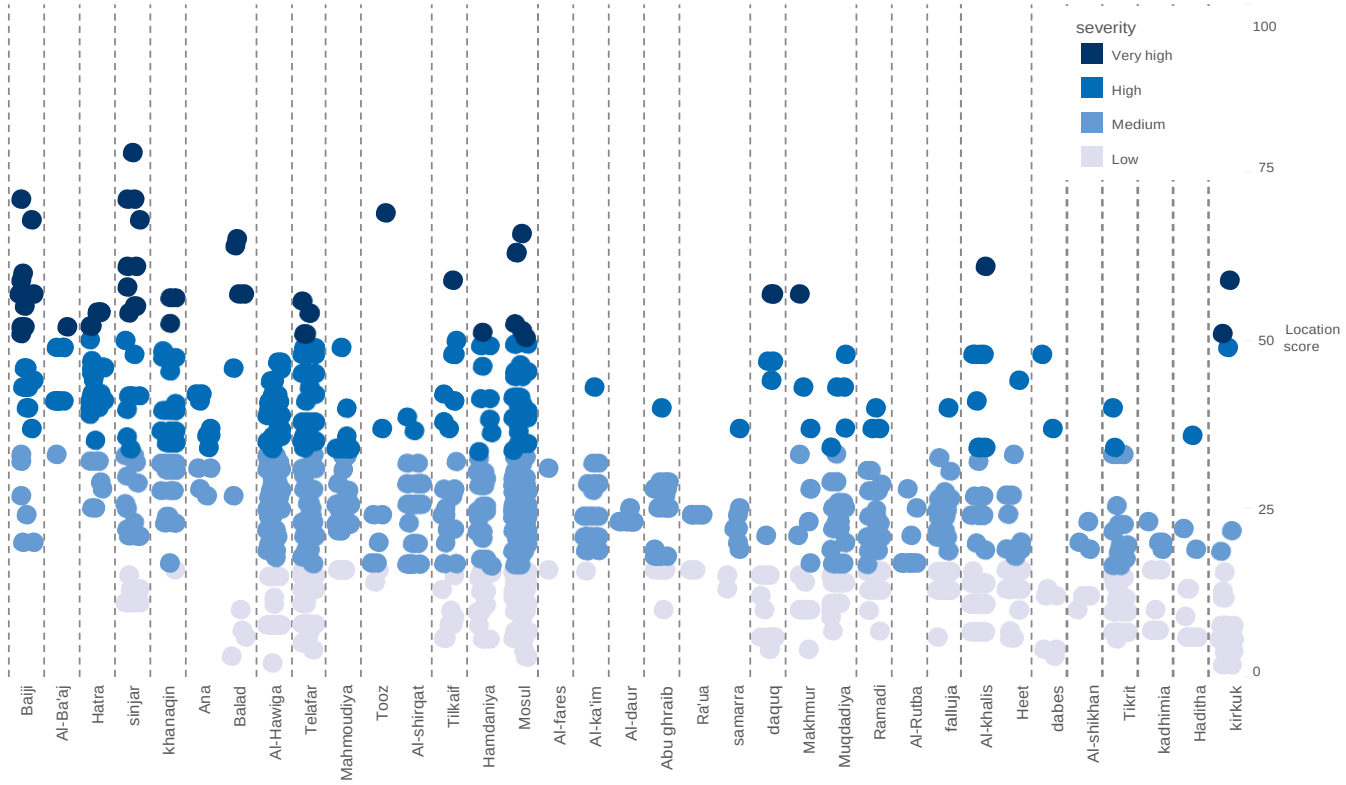

Source: IOM-DTM Returns Index, September 2018

1. The dTM Return Index correlates all data available on returnee population numbers with indicators on (a) livelihoods and basic services and (b) social cohesion and safety perceptions to create a score at location level (i.e., individual village, town or neighbourhood) that measures the severity of conditions or quality of return. Each of the 1,427 assessed locations are classified into four different categories based on a score estimating severity of conditions.

كثافة النازحين في مخيمات منطقة النزوح

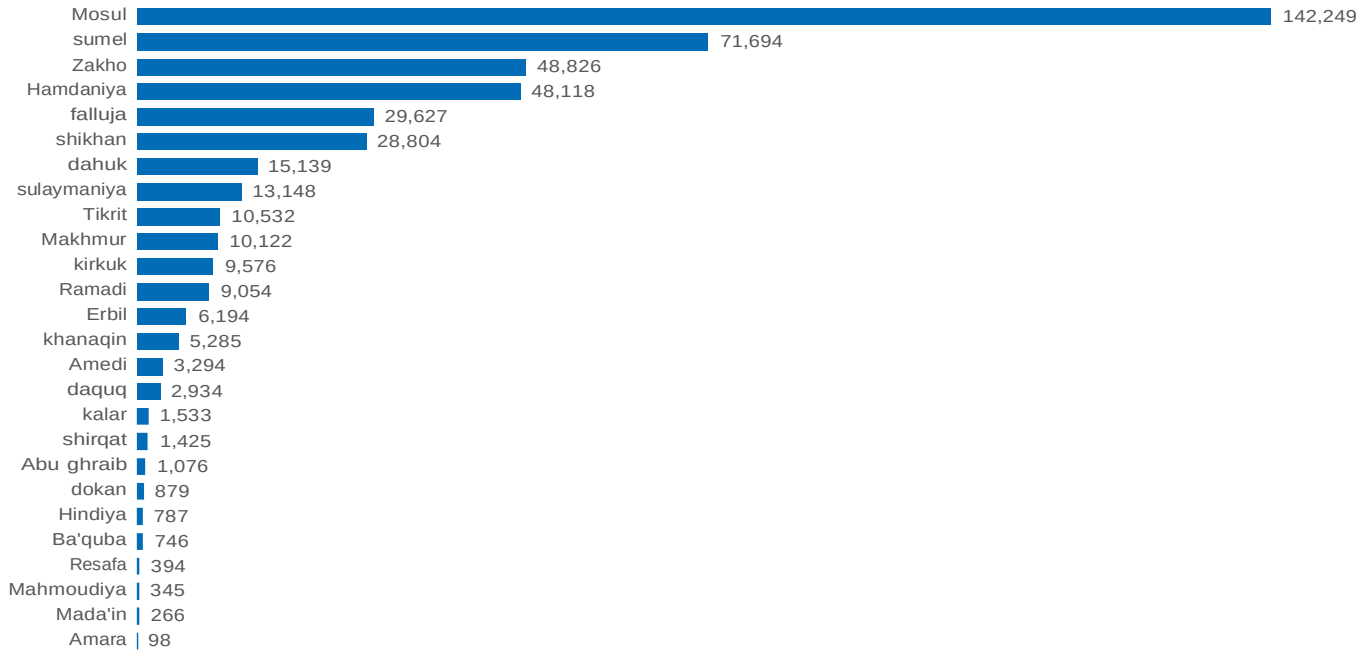

Source: CCCM September 2018

كثافة النزوح خارج المخيم في منطقة النزوح

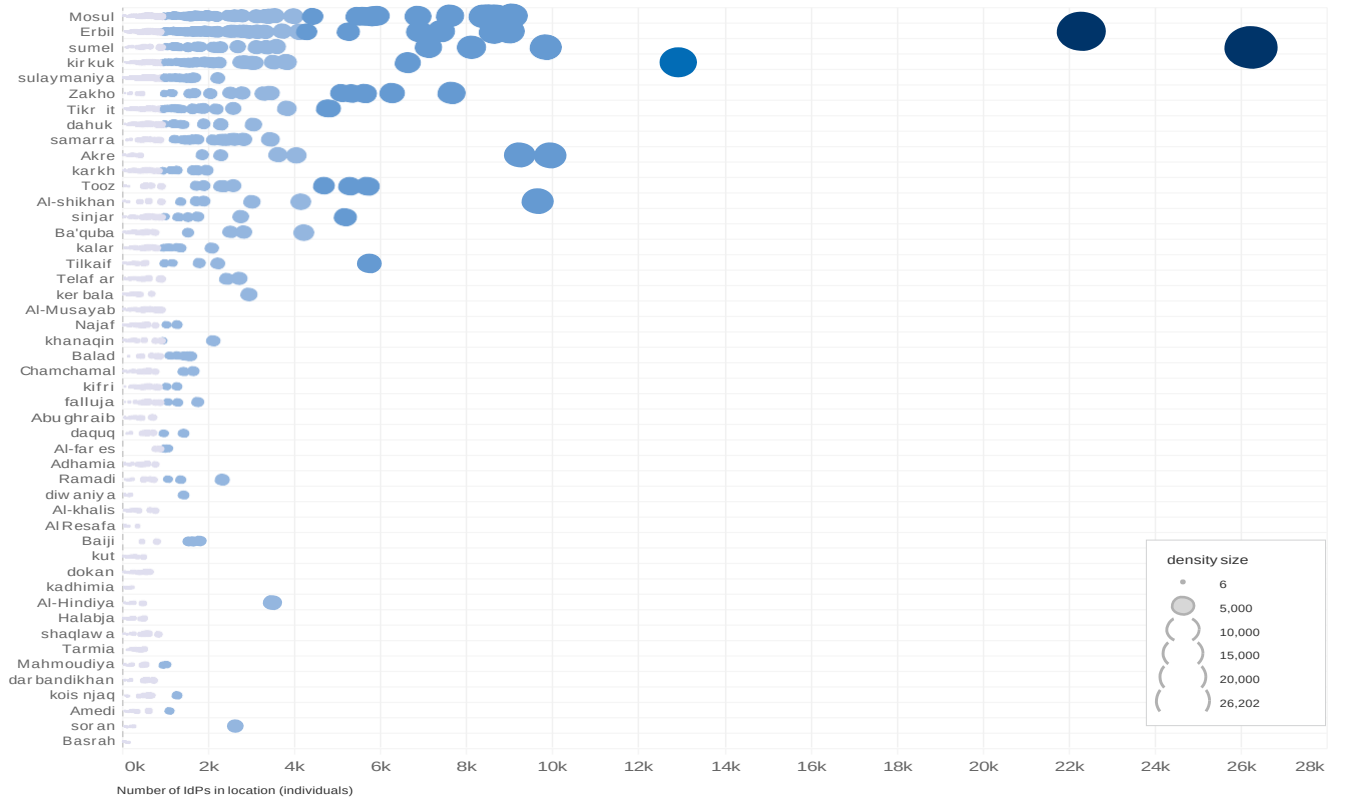

Source: IOM-DTM IDP Master List September 2018

أثّر نطاق وحجم سنوات الصراع على السكان بشكل مختلف، حيث تعرض بعض الناس لخطر أكبر من غيرهم. تشير التقديرات إلى أنَّ 13 في المائة من جميع الأسر النازحة والعائدة يرأسها إناث وهن معرضات بدرجة كبيرة لخطر العنف الجنسي[12]. وهناك سبع أقضية فيها من 22 إلى 34 في المائة من الأسر التي يعاني فيها رب الأسرة من إعاقة تؤثر على قدرة الشخص على القيام بأنشطته اليومية[13].

وفي عام 2019، قد يتعرّض ما يُقدّر بـ 2.1 مليون طفل لخطر عدم القدرة على الحصول على الخدمات الأساسية بسبب نقص الوثائق المدنية، بالإضافة إلى التمييز في المعاملة والأزمات النفسية والعنف الأسري وعمالة الأطفال والعنف الجنسي بما في ذلك زواج الأطفال. إذ إنَّ محافظات نينوى وكركوك وصلاح الدين والأنبار تضم أعلى عدد من الأطفال المتضررين من الصراع، وهم عرضة للخطر[14]. وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2018، وقعت 156 حالة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، بما في ذلك 57 طفلاً قُتلوا وجُرح 70 طفلاً آخرين[15]. كما يتعرض الأشخاص الذين يشتبه بصلاتهم مع الجماعات المتطرفة إلى خطر متزايد من العنف والاستغلال والتمييز ومجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان.

في الوقت الذي تتعامل المجتمعات مع آثار ما بعد الصراع، فإن محدودية الوصول إلى برامج الحماية الاجتماعية تؤثر على الفقراء المدقعين وتحد من قدرة المجتمع على الصمود. لا يزال الوصول إلى شبكات الحماية الاجتماعية المعنية، بما في ذلك نظام الحصص التموينية ونظام التوزيع الشهري العام ونظام التوزيع النقدي للرعاية الاجتماعية التابع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية[17]، يمثل تحدياً لكل من النازحين والعائدين. وتشمل العوائق الافتقار إلى الوثائق المدنية اللازمة للحصول على خدمات البرامج الاجتماعية وعدم قدرة السلطات على إجراء التقييمات الكافية بالإضافة إلى إجراءات التسجيل المعقّدة. وفي الوقت الذي رحب فيه الشعب العراقي بالأسر النازحة العائدة إلى منازلها ومجتمعاتها، فإن حجم الأزمة وتعقيدها قد أثقل كاهل بعض المجتمعات المضيفة، خاصة في إقليم كردستان العراق، حيث توجد مستويات مقلقة من البطالة وتدهور الخدمات العامة.

11. المرجع نفسه.
12. تقييم الاحتياجات للقطاعات المتعددة VI، 2018.
13. المرجع نفسه.
14. تقييم الاحتياجات للقطاعات المتعددة VI، 2018، والجولة الثالثة من تقييم الموقع المتكامل في 2018
15. رصد الأمم المتحدة للانتهاكات الجسيمة للأطفال في العراق (من كانون الثاني/ يناير وحتى أيلول/ سبتمبر 2018).

16. تقارير شركاء الحماية؛ تقييمات الحماية السريعة؛ تقرير بعنوان المدانون: النساء والأطفال المعزولون؛ المحاصرون والمستغلون في العراق. تقرير منظمة العفو الدولية: نيسان/ أبريل 2018.
17 - لم يتلق برنامج الحماية الاجتماعية للتحويلات النقدية التابع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية أي طلب جديد منذ أكثر من عام. كما أن لديها تراكمًا يصل إلى 800،000 طلب للتسجيل قبل بدء التسجيل الجديد.

المجتمعات المضيفة الضعيفة والنازحون خارج المخيمات

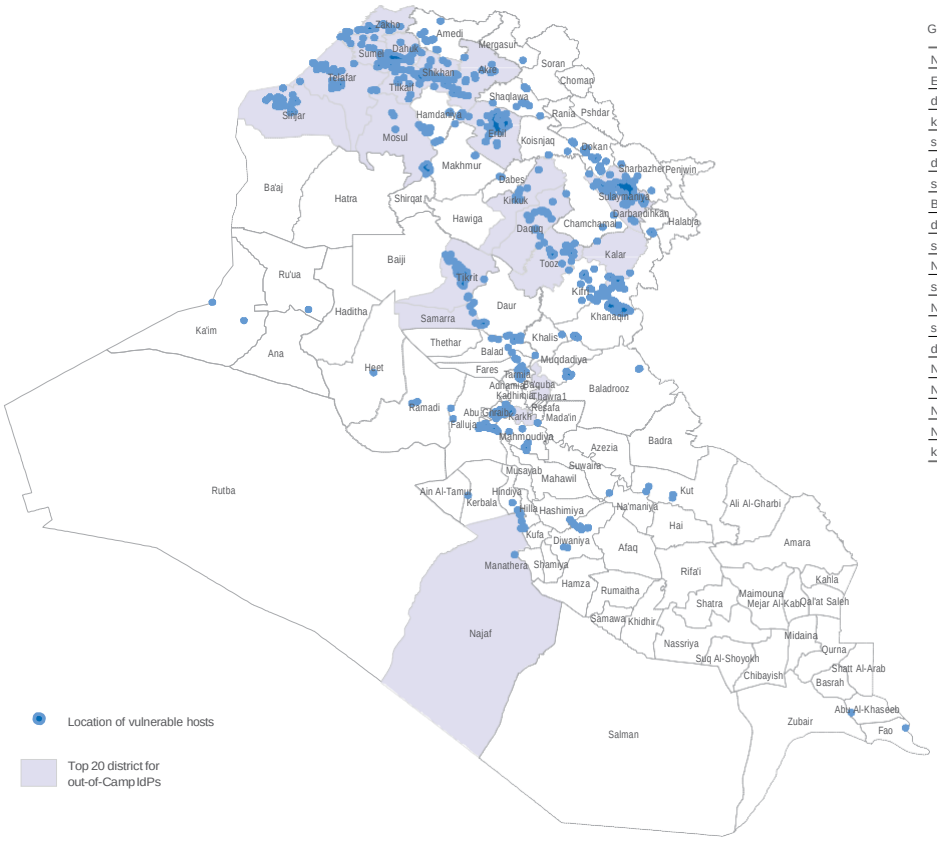

Governerate	District	IDPs out-of-camps	Host community
Ninewa	Mosul	247,372	28,737
Erbil	Erbil	186,810	62,113
dahuk	sumel	104,511	6,651
kirkuk	kirkuk	91,827	261
sulaymaniyah	sulaymaniyah	79,972	11,865
dahuk	Zakho	62,698	24,338
salah al-din	Tikrit	61,835	21,750
Baghdad	karkh	41,478	41
dahuk	dahuk	37,919	17,909
salah al-din	samarra	37,392	232
Ninewa	Akre	36,426	737
salah al-din	Tooz	35,868	18,571
Ninewa	shikhan	27,048	5,336
sulaymaniyah	kalar	24,477	509
diyala	Ba'quba	24,064	-
Ninewa	sinjar	23,562	28,425
Ninewa	Tilkaif	22,404	8,938
Najaf	Najaf	20,886	4,906
Ninewa	Telafar	17,862	21,873
kirkuk	daquq	16,882	5,293

المصدر: ملف العراق الإنساني، أغسطس 2018

تواجه المحافظات الجنوبية العديد نقاط الضعف المزمن. يقدر بأن هناك 123،000 شخص بحاجة إلى مساعدة إنسانية في المحافظات الجنوبية في العراق (البصرة والمثنى والقادسية وميسان وذي قار)، حيث يتجاوز معدل الفقر 30 في المائة ويبلغ معدل انتشار فقر الأطفال 50 في المائة[18]. وقد أثّر الانخفاض الكبير في كمية ونوعية المياه في 2018 على 25 في المائة من مجموع السكان (حوالي 1.9 مليون شخص) وأدت إمدادات المياه الملوثة في مدينة البصرة إلى إصابة أكثر من 110،000 شخص بأعراض معوية بعد ذهابهم للمستشفى. ويخسر العراق حوالي 250 كيلو متر مربع من الأراضي سنوياً بسبب التصحر ومعظمها في الجنوب[19] وقد تسببت ندرة المياه بالفعل في نزوح حوالي 4،000 أسرة تعتمد على الزراعة[20].

بذلت جهود كبيرة لتسهيل عودة النازحين، ولكن لا تزال هناك العديد من العقبات. تم تأسيس لجان العودة في المحافظات من قبل حكومة العراق والمجتمع الإنساني لضمان أن تكون عملية العودة جيدة وطوعية وكريمة ومستدامة. تتفاوت فعالية لجان عودة المحافظات في مختلف المحافظات وتعزيز دورهم في توجيه دمج المخيمات وإغلاقها، فضلاً عن تعزيز العودة المستدامة، والتي تمثل أولوية لدعم الانتقال المسؤول. بينما يكون التقييم الدقيق للخطط المستقبلية للنازحين فيما يتعلق بحل مشاكل نزوحهم صعباً، يشير الناس إلى الضرر وتدمير المساكن (71 في المائة) ونقص فرص العمل (54 في المائة) وانعدام الأمن في مناطقهم الأصلية (40 في المائة)، بوصفها العقبات الرئيسية التي تعترض عملية العودة[21]. وقد أصبح من الواضح أن الغالبية العظمى من النازحين قد لا يعودون إلى مناطقهم الأصلية وقد يقلل جمع البيانات من عدد أولئك الذين يرغبون في الاندماج محلياً أو الانتقال إلى مكان آخر على المدى الطويل. وبالتالي، فمن الضروري أن تعمل الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية معاً لتحقيق حلول دائمة لأولئك الذين يعتزمون العودة أو الانتقال إلى مكان آخر.

18. "اللجنة العليا للتخطيط لاستراتيجية الحد من الفقر في وزارة التخطيط"، استراتيجية الحد من الفقر في العراق 2018-2022، في عام 2018.
19. وزارة التخطيط "خطة التنمية الوطنية العراقية 2010-2014"، بغداد 2010.
20. متابعة المنظمة الدولية للهجرة في حالات الطوارئ لأزمة المياه في العراق، أيلول/ سبتمبر 2018.

21 تقييم الموقع المتكامل للمنظمة الدولية للهجرالجولة الثالثة. تؤكد استطلاعات النوايا التي أجرتها مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات و REACH في آب/ أغسطس 2018 مع 94،000 أسرة في 128 مخيم رسمي النتائج الرئيسية للإحصاء الثالث (الذي يتم إجراؤه من خلال المخبرين الرئيسيين) بشأن سُبل العيش والسلامة والمأوى، مع توفير مزيد من التفاصيل حول القضايا المتعلقة بالسلامة، من بينها الخوف من التمييز والخوف أو الصدمة المرتبطة بالعودة والتلوث بمخاطر المتفجرات وضعف الأمن.

المجتمعات المضيفة الضعيفة والنازحون خارج المخيمات

Governorate	District	Pre-crisis population (est. 2014)	IDPs in camps	IDPs out-of-camps	Total IDPs	% of total IDPs	% of total IDPs out-of-camp
Ninewa	Mosul	1,223,374	148,838	247,372	396,210	**32%**	**20%**
Erbil	Erbil	1,330,667	6,438	186,810	193,248	**15%**	**14%**
Dahuk	Sumel	257,625	85,311	104,511	189,822	**74%**	**41%**
Kirkuk	Kirkuk	1,046,580	6,267	91,827	98,094	9%	9%
Sulaymaniya	Sulaymaniya	969,274	13,484	79,972	93,456	10%	8%
Dahuk	Zakho	402,136	49,310	62,698	112,008	**28%**	16%
Salah al-Din	Tikrit	296,477	3,157	61,835	64,992	**22%**	**21%**
Baghdad	Karkh	2,133,779	624	41,478	42,102	2%	2%
Dahuk	Dahuk	394,767	1,729	37,919	39,648	10%	10%
Salah al-Din	Samarra	96,908	0	37,392	37,392	**39%**	**39%**
Total top 10 districts		**8,151,587**	**315,158**	**951,814**	**1,266,972**	**16%**	**12%**
Ninewa	Akre	41,256		36,426	36,426	**88%**	**88%**
Salah al-Din	Tooz	233,439	0	35,868	35,868	15%	15%
Ninewa	Shikhan	38,314	28,806	27,048	55,854	**146%**	**71%**
Sulaymaniyah	Kalar	230,546	1,689	24,477	26,166	11%	11%
Diyala	Ba'quba	138,261	1,040	24,064	25,104	18%	17%
Ninewa	Sinjar	298,149	0	23,562	23,562	8%	8%
Ninewa	Tilkaif	165,180		22,404	22,404	14%	14%
Najaf	Najaf	526,970		20,886	20,886	4%	4%
Ninewa	Telafar	496,095	0	17,862	17,862	4%	4%
Kirkuk	Daquq	121,331	10,622	16,882	27,504	**23%**	14%
Total top 20 Districts		**10,441,129**	**357,315**	**1,201,293**	**1,558,608**	**15%**	**12%**

المصدر: ملف العراق الإنساني، أغسطس 2018

الموقع الجغرافي المرتبط بالعودة حيث تفاوت درجات صعوبة الأوضاع بين مرتفعة ومرتفعة جداً

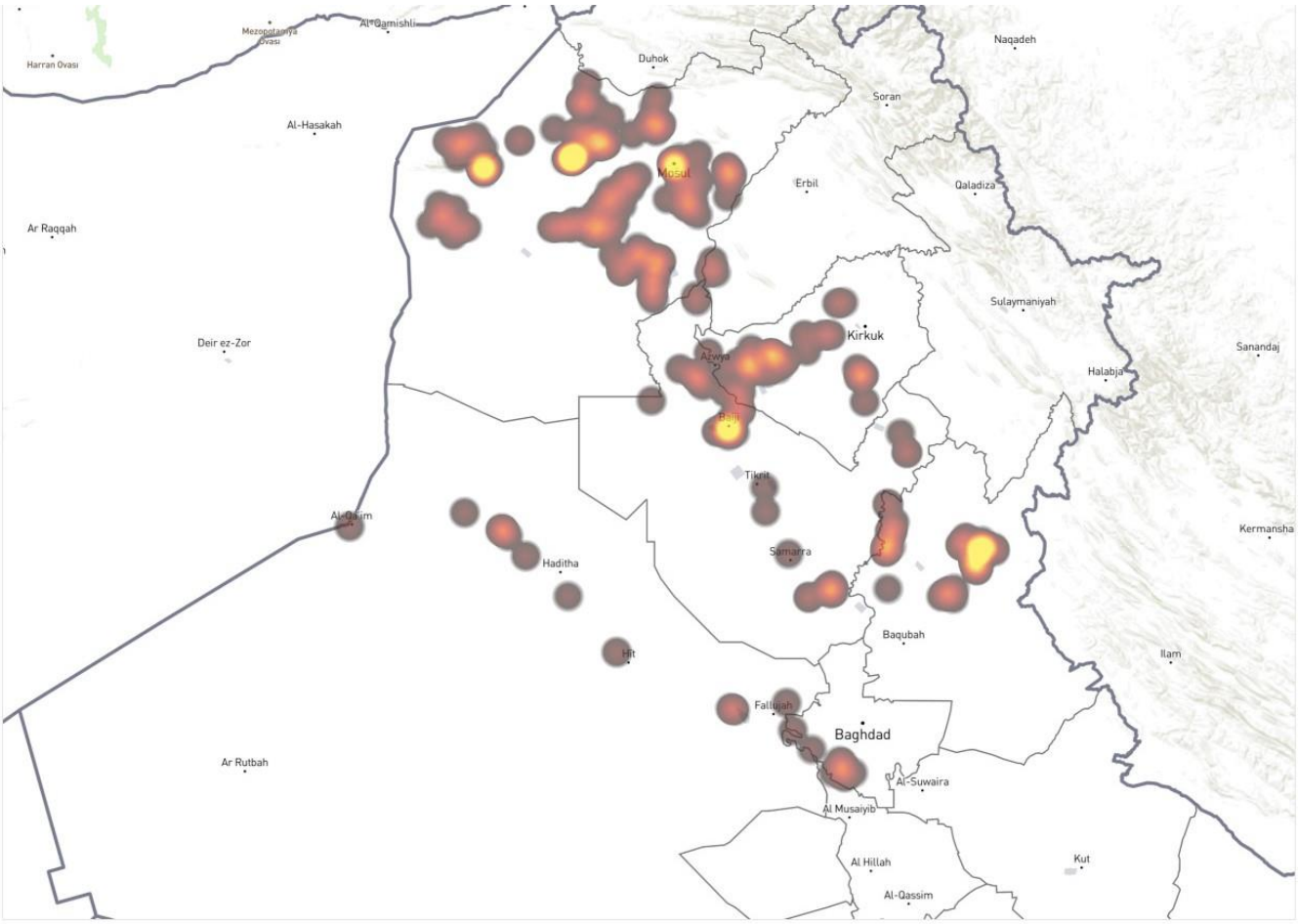

Ninewa	Salah al-Din	Kirkuk	Diyala	Anbar
sinjar Centre	Baiji	Taza khormatu	Al-Adheim	falluja-Ramadi strip
Telafar Centre	Tooz khormatu/ suleiman Beg	Hawija Centre	saadiya/ Jalawla	Ana Centre
West Mosul	Balad/ duloeiya	Al-Abbasy		
Al-Ba'aj				
desert strip of Al-Tal, Hatra and Muhalabiya				

Source: IOM-DTM Returns Index, September 2018

مخيمات النازحين في العراق

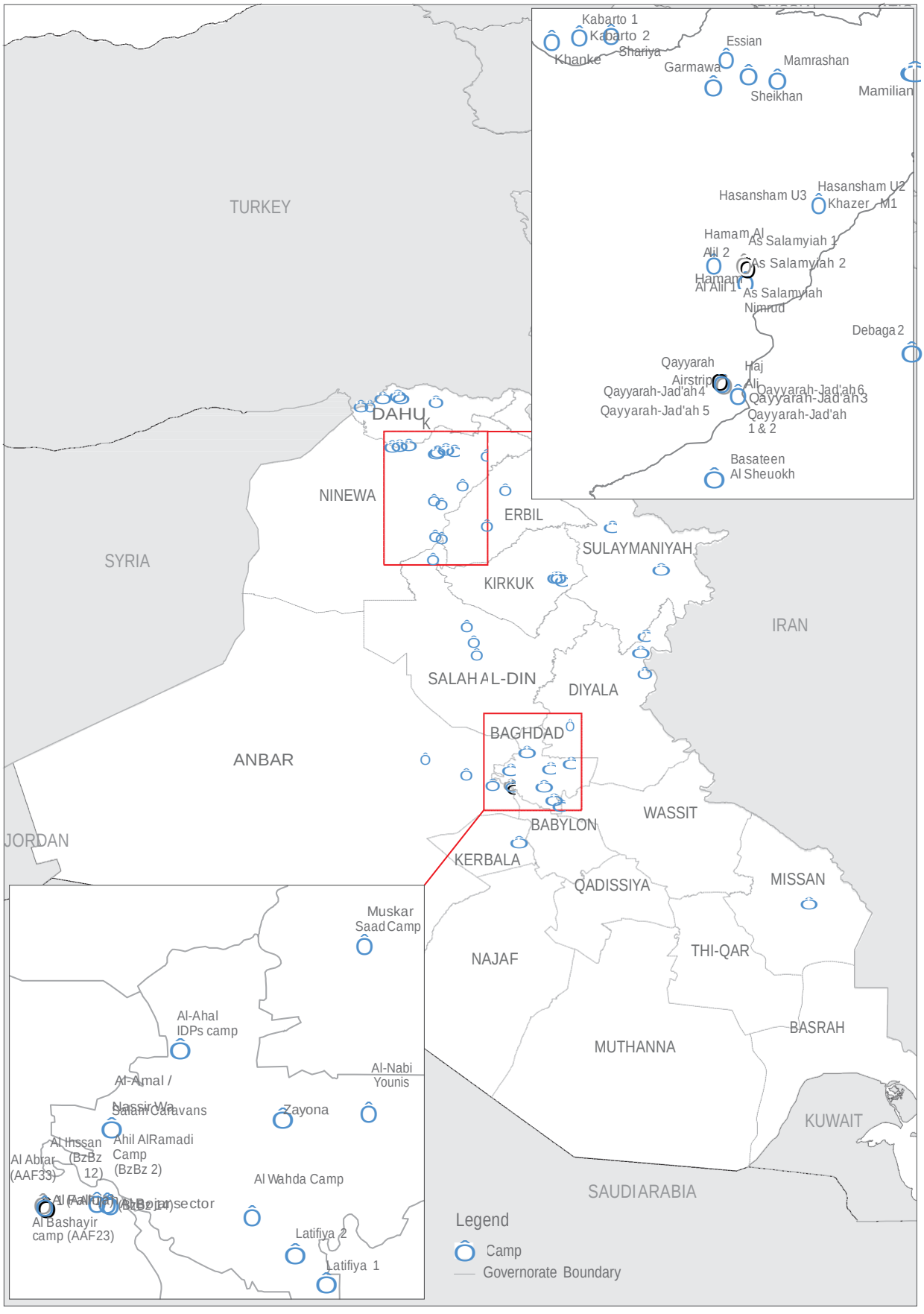

Source: CCCM List and Population Flow (Oct. 2018)

السياق

العراقي

السياق الاجتماعي والاقتصادي

يصنف العراق حالياً كدولة ذات دخل متوسط عالي استناداً إلى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. وبلغت قيمة مؤشر التنمية البشرية في العراق لعام 2017، 0.685 – وهو ما يضع البلد في فئة التنمية البشرية المتوسطة – حيث وضعه المؤشر في المرتبة 120 من أصل 189 بلداً وإقليماً. ومما يجدر الإشارة إليه أنه بين عامي 1990 و2017، ارتفعت قيمة مؤشر التنمية البشرية في العراق من 0.572 إلى 0.685، أي بزيادة قدرها 19.8 في المائة. ومع ذلك، من المهم أن نتذكر أن مثل هذا التقدم الاقتصادي قد تم إحرازه في سياق اندلاع صراعات متفرقة للنزاع المسلح في البلاد، كان آخرها العمليات العسكرية بين دولة العراق وتنظيم داعش بين 2014–2017.

تشير بيانات البنك الدولي إلى أن الحالة الاقتصادية للعراق تتحسن تدريجياً في أعقاب الضغوطات الاقتصادية الكبيرة في السنوات الثلاث الأخيرة. كما أن هزيمة داعش في كانون الأول/ ديسمبر 2017 من قبل حكومة العراق وحلفائها تمثل فرصة للحكومة للبدء في المهمة العاجلة لإعادة بناء البنية التحتية للبلد واستعادة الخدمات وتوفير فرص العمل للسكان. ومع ذلك، لا يمكن أن تحدث مثل هذه الأنشطة من فراغ. إذ إنَّ أي تقدم مُحرز يجب أن يأخذ في الاعتبار الحاجة إلى معالجة نتائج الصراعات السابقة والإهمال الحكومي، بما في ذلك الجزء الجنوبي من البلد، حيث كان أفقر منطقة في البلاد قبل مجيء تنظيم داعش. ويُقدِر البنك الدولي تكلفة إعادة إعمار العراق ما بعد داعش بمبلغ 88 مليار دولار أمريكي. وفي المؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق، الذي عُقد في الكويت في شباط/ فبراير 2018، تم تقديم التزامات بقيمة 30 مليار دولار أمريكي، معظمها على شكل قروض وضمانات. وحتى الآن، لم يتحقق أي من هذه الالتزامات، الأمر الذي سيؤثر على جهود إعادة الإعمار. وتأخرت جهود تحقيق الاستقرار أيضاً بسبب عدم اليقين السياسي فيما يتعلق بتشكيل الحكومة عقب الانتخابات في كل من العراق الفيدرالي وإقليم كردستان العراق في عام 2018.

ظل معدل الفقر في العراق ثابتاً على الرغم من التوقعات بتنامي الاقتصاد بسبب ارتفاع أسعار النفط وانتهاء العمليات العسكرية. وفي عام 2014، وهو العام الأخير الذي كانت تتوفر فيه إحصاءات موثوقة، تم تقدير ارتفاع معدل الفقر إلى نسبة تقدر بنحو 22.5 في المائة، مقارنة بنسبة 18.9 في المائة في عام 2012. ويُعتقد بأنَّ المعدل مضاعف في صفوف النازحين. وتشير إحصائيات سوق العمل الحديثة إلى مزيد من التدهور في معايير الرعاية الاجتماعية في البلاد. إنَّ معدل البطالة –الذي كان يتراجع قبل وصول داعش– ارتفع إلى المستويات التي كان عليها عام 2012. أنَّ ما يقرب من ربع السكان ممن هم في سن العمل إما عاطلين عن العمل أو أن عملهم لا يرتقي لمستوى مهاراتهم. وتعرض النازحون لصدمات متعددة: إذ فقدوا الكثير من ثرواتهم نتيجة تعرض ممتلكاتهم للتدمير وشاهدوا أفراد أسرهم يموتون أو يمرضون أو يصابون بمعدل كبير وفقدوا وظائفهم أعمالهم التجارية. وحدثت هذه الصدمات في وقت كانت فيه قدرة هؤلاء النازحين على مواجهة الصدمات ضعيفة. ويحصل عدد أقل من النازحين البالغين على وظيفة، لذا يتعين على كل من الراشدين العاملين في الأسرة النازحة أن يدعم أكثر من ستة أفراد من أفراد أُسرة أخرى.

على الرغم من هذه النكسات، فإن التطلعات بالنسبة للعراق تشير إلى أنها مواتية حيث من المتوقع أن يسارع نمو إجمالي الناتج المحلي إلى 6.2 في المائة في 2019 بسبب زيادة إنتاج النفط. وفي هذه المرحلة من دورة التخطيط الوطنية، من غير الواضح كم من الإيرادات المتوقعة سيتم استثمارها في برامج إعادة الإعمار والتنمية. ويعتبر العراق الآن ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك، بعد المملكة العربية السعودية فقط. ومع ذلك، في السنوات القادمة، من المتوقع أن يزداد إنتاج النفط بشكل هامشي فقط، مما يخفض النمو الإجمالي إلى معدل 2.5 في المائة حتى عام 2023، ما لم تتمكن حكومة العراق من تعبئة الاستثمار في قطاع النفط. ومن المتوقع أيضاً أن يظل النمو في المجالات غير النفطية إيجابياً على خلفية ارتفاع الاستثمار الذي يتوقع أن يتدفق على البلاد لإعادة بناء البنية التحتية المدمرة في العراق، فضلاً عن زيادة الاستهلاك الخاص. ومع ذلك، سيعتمد الانتعاش غير النفطي المستدام على الانتقال من الارتداد الفوري مع تحسن الأمن إلى تنفيذ خط استثمار عالي الجودة بتمويل سليم.

لا يزال التخطيط المالي لعام 2019 يعتمد بشكلٍ كبيرٍ على عائدات النفط. وتعكس المخصصات المقررة لبعض القطاعات التنموية الرئيسية – بما في ذلك الكهرباء والماء – ضرورة قيام الحكومة بتحسين تقديم الخدمات الأساسية، ولكن تظل مخصصات الطاقة والأمن أولوية رئيسية في الفترة القادمة. كما لا تزال مخصصات الجهات المانحة المقترحة لإعادة الإعمار والتنمية في المناطق التي أمكن الوصول إليها حديثاً أقل بكثير من الاحتياجات المقدرة.

السياق السياسي

بعد صراعات داخلية وإقليمية ملحوظة في النصف الثاني من القرن العشرين، كان العراق ساحة معركة للقوى العالمية المتنافسة منذ عام 2003. وقد تمتعت البلاد بفترات قصيرة من الراحة من مستويات العنف المرتفعة، بما في ذلك العنف الطائفي العرقي – الديني. وقد عرقل عدم الاستقرار هذا الجهود الرامية إلى إعادة بناء اقتصاد ممزق بفعل عقود من الصراع والعقوبات، رغم أن العراق يمتلك ثاني أكبر احتياطي من النفط الخام في العالم.

تعتبر السياسة في العراق سياسة جمهورية برلمانية ديمقراطية تمثيلية. أي أنه نظام متعدد الأحزاب يمارس فيه رئيس الوزراء السلطة التنفيذية بصفته رئيس الحكومة، مدعوماً بالدور الكبير لرئيس العراق، ومجلس النواب (البرلمان). ويتمتع إقليم كردستان العراق بحكم ذاتي منذ اعتماد دستور عام 2005، وينتخب الإقليم ممثليهِ السياسيين لإدارة شؤونهم.

أجرت حكومة إقليم كردستان استفتاء حول الاستقلال في 25 أيلول/ سبتمبر عام 2017 بأغلبية ساحقة من سكان الإقليم الذين صوتوا لصالح الاستقلال. بيد أن المصادقة على هذا الاستفتاء لم تتم من قبل الحكومة الفيدرالية وتمت دون مراقبة مراقبين دوليين. وبعد هذا الاستفتاء، أوقفت الحكومة العراقية الرحلات الجوية الدولية من وإلى مطار أربيل الدولي واستولت على جميع المعابر الحدودية بين إقليم كردستان العراق والدول المجاورة. وكانت هناك أيضاً اشتباكات عسكرية خفيفة ولفترة قصيرة بين إقليم كوردستان والحكومة العراقية في الأراضي المتنازع عليها بالقرب من إقليم كوردستان العراق، وفي النهاية حكمت المحكمة العليا في العراق بعدم دستورية الاستفتاء وقالت حكومة إقليم كردستان إنها "ستحترم" الحكم. ويجري حوار مع حكومة إقليم كردستان بهدف إلغاء النتائج رسمياً.

تم إجراء الانتخابات البرلمانية العراقية في 12 أيار/ مايو 2018 وأفرزت نتائج الانتخابات 329 عضواً في مجلس النواب، الهيئة التشريعية في البلاد، التي تنتخب بدورها الرئيس العراقي ورئيس الوزراء. وكان من المقرر أصلاً إجراء الانتخابات في أيلول/ سبتمبر 2017 ولكن تم تأجيلها ستة أشهر بسبب الصراع مع تنظيم داعش. وبعد تصويت نسبة 44 في المائة من الناخبين، تم الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات في 9 آب/ أغسطس. واعتباراً من 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، تم تحديد المناصب الحكومية الرئيسية الثلاثة للرئيس ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان، وفقاً للتقاليد العراقية من المحاصصة (حيث يتم توزيع الوظائف بالتساوي بين الممثلين السنة والشيعة والكورد). وخلال هذه الفترة، وقعت احتجاجات عنيفة في البصرة ومدن أخرى في الجنوب بسبب المياه الملوثة ونقص الكهرباء.

الجدول الزمني للنزوح والعودة

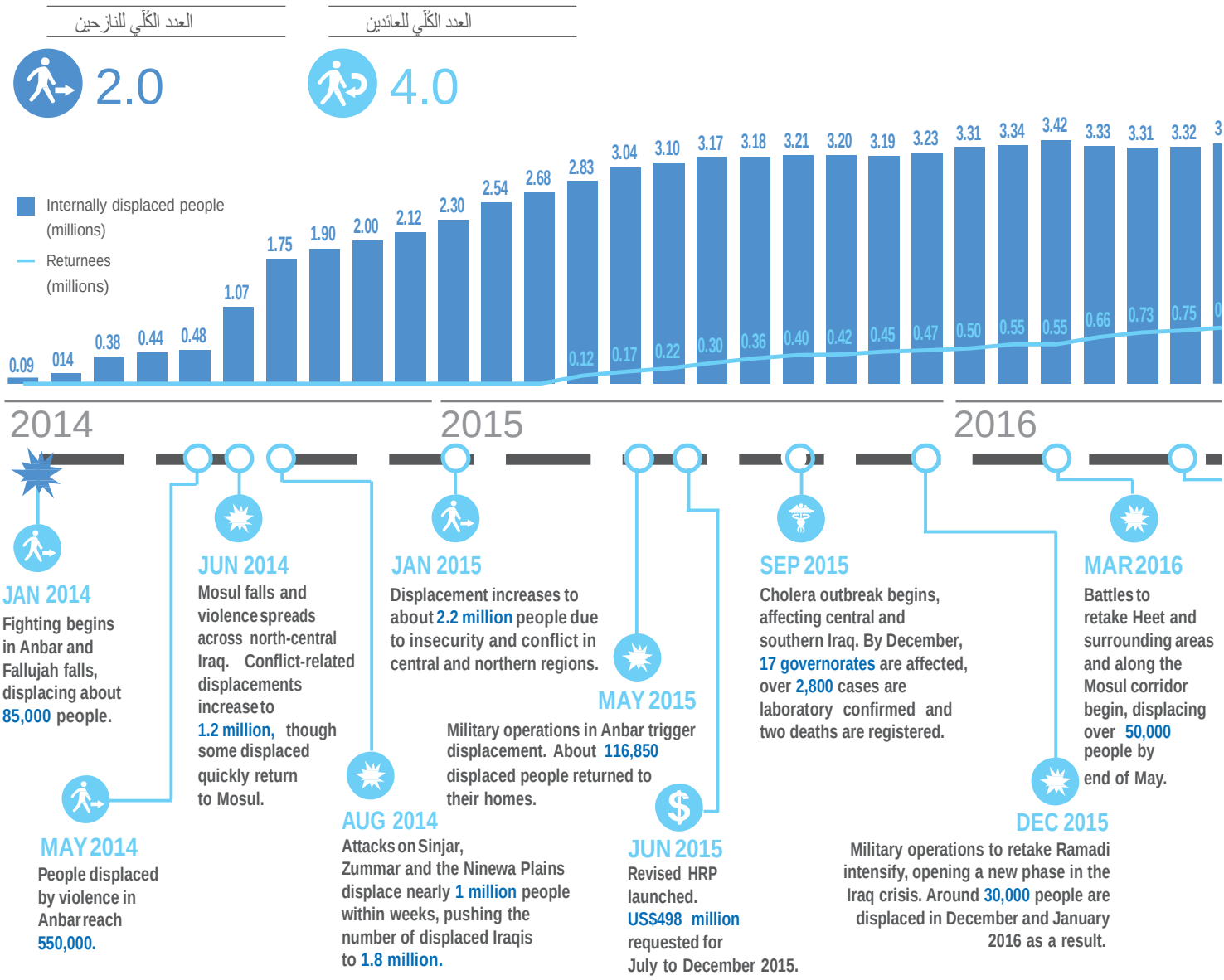

Source: IOM DTM October 2018, clusters and partners

الأمن

بعد انتهاء العمليات العسكرية في العراق في كانون الأول/ ديسمبر 2017، قام التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة بتغيير التركيز من العمليات العسكرية النشطة إلى تدريب وتطوير قوات الأمن العراقية. إن العدد الدقيق لقوات التحالف في العراق غير معروف، لكن الولايات المتحدة قالت بأنَّ لديها حالياً ما يقدر بنحو 5،000 جندي في البلاد.

تنضوي قوات الأمن العراقية تحت وزارتي الداخلية والدفاع، فضلاً عن قوة مكافحة الإرهاب العراقي، والتي تُدار مباشرة من قبل رئيس الوزراء، الذي يشرف على العمليات الخاصة العراقية. وتشمل قوات وزارة الدفاع الجيش العراقي والقوات الجوية العراقية والقوات البحرية العراقية. كما تدير وزارة الدفاع كلية مشتركة لتدريب ضباط الجيش والبحرية وضباط القوات الجوية بدعم من بعثة التدريب التابعة لحلف الناتو. ومن جهة أخرى فإن البيشمركة، القوات المسلحة لإقليم كردستان، هي قوة مسلحة منفصلة موالية لحكومة إقليم كردستان. بالإضافة إلى ذلك، يضم المشهد الأمني العراقي قوات شبه عسكرية كانت جزءًا من القتال ضد تنظيم داعش بعد الاستجابة لدعوة من الزعيم الديني الشيعي الأعلى، آية الله العظمى السيد علي السيستاني للدفاع عن بغداد، والأماكن المقدسة الشيعية والبلاد. حيث أن الأقوى بين هؤلاء هي وحدات الحشد الشعبي، وتضم حوالي 50 مجموعة مسلحة. ومنذ ذلك الحين، تم دمج ميليشيات من العرب السنة والأقليات لتصبح قوة أمنية منفصلة عن الجيش الفيدرالي والشرطة، وتتمتع بشعبية واسعة بين السكان الشيعة في العراق على وجه الخصوص. وبموجب القانون، يعتبر الحشد الشعبي جزءاً من جهاز أمن الدولة ولكن يُعترف به كوحدة مستقلة في إطار مجلس الأمن القومي المدني. وعلى الرغم من أن الحكومة العراقية قد أشارت إلى نيتها في دمج المجموعات شبه العسكرية بالكامل، إلا أنه لم يتم وضع أي خطة لحل أو دمج الحشد الشعبي في وزارات الدفاع والداخلية على المدى القصير.

وفقاً لتقارير مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فإنه وبحلول كانون الثاني/ يناير 2018، فقد تمت هزيمة تنظيم داعش في العراق وانحسر وجود التنظيم على مناطق صغيرة من الأراضي في الجمهورية العربية السورية. وقد قُتل العديد من مقاتلي تنظيم داعش والمخططين وكبار القادة العسكريين والأمنيين أو هربوا من منطقة الصراع المباشر. ومع ذلك، فإن المتعاطفين مع تنظيم داعش ما زالوا في العراق والجمهورية العربية السورية، وما زال بعضهم متورطين بشكل كامل في العمليات العسكرية، بينما يختبئ آخرون في مجتمعات محلية ومناطق حضرية تحمل فكراً مشابهاً. وتحدث هجمات صغيرة النطاق في مختلف أنحاء البلاد بشكل أسبوعي وتُعزى إلى تنظيم داعش. وتشير التقديرات إلى أن مجموع المقاتلين الحاليين لتنظيم داعش في العراق والجمهورية العربية السورية قد يتراوح بين 20،000 و30،000 فرد، موزعون بالتساوي تقريباً بين البلدين. ولا يزال من بين هذه العناصر شريحة كبيرة من آلاف المقاتلين الأجانب النشطين.

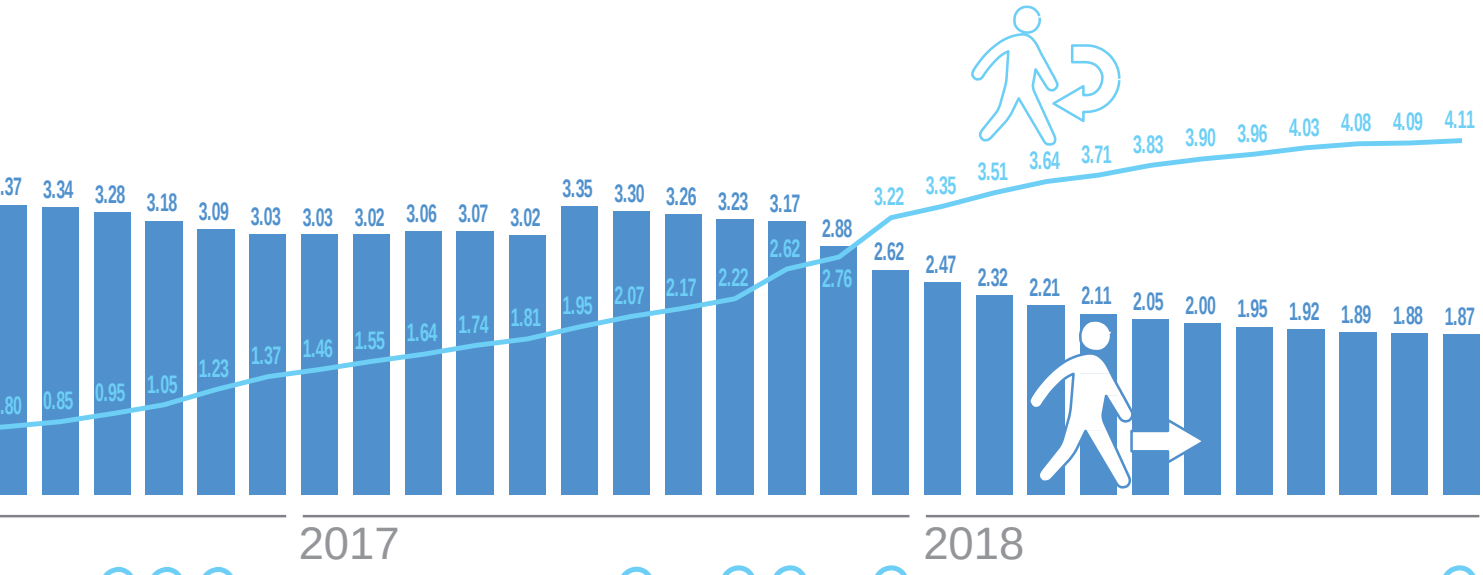

JUN 2016
Over **85,000** people are rapidly displaced from Fallujah as the city is retaken by Iraqi security forces.

SEP 2016
Military operations along the Anbar and Mosul corridors displace more **than 500,000** people by end September

OCT 2016
The fight for Mosul begins on 17 October, leading to severe protection threats for over **1 million** civilians. Around **90,000** people are displaced in the first two months of battle

NOV 2016
Returns increase dramatically, especially to Anbar, reaching more than 100,000 people per month. A total of **1.2 million** people have returned home across Iraq by November.

JUL 2017
Prime Minister announced the complete recapture of Mosul city. Over **1 million** people displaced.

SEP 2017
Military operations in Hawiga that began on 21 September displace approximately **42,500** people.

OCT 2017
Approximately **180,000** people displaced due to military realignment in northern Iraq in October.

DEC 2017
In late December 2017, for the first time since the Iraq displacement crisis began in December 2013, IOM recorded more returnees (**3.2 million** individuals) than people displaced (**2.6 million** individuals) in Iraq.

OCT 2018
By the end of October, more than **4 million** displaced people returned home. Despite the scale of overall returnees, the rate of the return has slowed in recent months and shows signs of leveling out. More than **1.9 million** IDPs remain displaced, **50%** of whom have been displaced for more than three years.

تفاصيل

السكان المحتاجين

إن الآثار التراكمية لأربعة أعوام من الصراع، مقترنة باستمرار انتهاكات حقوق الإنسان ومحدودية الوصول إلى سُبل العيش والخدمات والافتقار للتلاحم الاجتماعي قد خلّفت ما يُقدر بـ 6.7 مليون شخص محتاج إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية في مختلف أنحاء العراق.

نظراً لحالات العودة الكبيرة ونهاية العمليات العسكرية، انخفض العدد الإجمالي المقدر للسكان المحتاجين من 8.7 مليون في عام 2018 إلى 6.7 مليون في عام 2019. ومن بين الـ 6.7 مليون شخص محتاج إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية، هناك 3.3 مليون امرأة وفتاة، و3.3 مليون طفل. ويعتبر الأشخاص الذين يُعتقد بأن لديهم صلات مع جماعات متطرفة من بين أكثر الفئات ضعفاً، إلى جانب النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين. كما أن الأشخاص الذين يعيشون في نزوح مطول والعائدون لمساكن دون المستوى، يشكّلون مصدر قلق خاص، لأنهم قد يشعرون بأنهم مُجبرين على اتباع خيارات سلبية أو عالية المخاطر للتكيف مع الأوضاع. كما تم تحديد المراهقين على أنهم متضررون بالآثار المتراكمة للأزمة[1].

يعيش حوالي مليوني نازح في المخيمات وخارج المخيمات وسيحتاجون إلى نوع من أنواع المساعدة الإنسانية. وقد نزح أكثر من نصفهم لأكثر من ثلاث سنوات. وهؤلاء النازحون على المدى الطويل يشكلون الآن معظم السكان النازحين، أن ما يقرب من 30 في المائة من النازحين هم في محافظة نينوى التي تضم أعلى معدلات فقر على نطاق البلاد، الأمر الذي يزيد من ضعفهم. ومن بين العدد الإجمالي للنازحين، فإنَّ غالبية كبيرة (71 في المائة) يقيمون خارج المخيمات، معظمهم في إقليم كوردستان العراق ومحافظة نينوى.

قد يحتاج حوالي 4 ملايين عائد إلى المساعدة الإنسانية المحدودة. حيث أن ما يقدر بنحو 38 في المائة من هؤلاء العائدين موجودون في محافظة نينوى، و32 في المائة في محافظة الأنبار إذ تعتبر صعوبة الوصول كما يراها العاملون في المجال الإنساني هي الأعلى. ومن بين الأسر الـ 641,255 التي عادت في عام 2018، كانت تفاصيل الناس حسب شدة الظروف التي يمرون بها (عدم توفر سُبل العيش والخدمات والتلاحم الاجتماعي والأمن)، كما ما يلي: 7,833 أسرة (عالية جداً) و65,906 أسرة (عالية) و301,476 أسرة (متوسطة) و266,040 أسرة (منخفضة). ويتركز التجمع الجغرافي للمناطق الساخنة شديدة الخطورة في خمس محافظات شمالية هي نينوى وصلاح الدين وكركوك وديالى والأنبار.

قد يحتاج حوالي 400,000 شخص من الفئات السكانية الضعيفة في المجتمعات التي تستضيف عدداً كبيراً من الأسر النازحة إلى مساعدة إنسانية. وهذا انخفاض كبير مقارنة بالسنوات الأربع السابقة، وقد يُعزى ذلك إلى الانخفاض التدريجي لعدد النازحين بشكل عام والمنهجية المُعدّلة المُستخدمة لتقدير مدى ضعف السكان اقتصادياً في المجتمعات المضيفة، إذ أن ما يقرب من ربع هذه المجتمعات تقطن في محافظة نينوى.

من المتوقع أن يبقى ما يُقدر بنحو 25،000 لاجئ سوري في العراق ويحتاجون إلى مساعدة مستمرة. وسيتم تلبية احتياجات اللاجئين في إطار خطة المرونة الإقليمية للاجئين لعامي 2018–2019.

1. تحليل مجموعة التعليم استناداً إلى بيانات تقييم الاحتياجات للقطاعات المتعددة VI للأطفال الذين يبلغون سن الدراسة، 6-17 عامًا، وتقرير منظمة إنقاذ الطفولة، "تقييم سوق العمل للشباب: صلاح الدين"، وسط العراق، 2018.

النازحون خارج المخيمات	النازحون داخل المخيمات	العدد الكلي للنازحين
1.5م	0.48م	1.98م
العائدون	**اللاجئون**	**المجتمعات المُضيفة الضعيفة**
4.0م	0.25م	0.39م

PEOPLE IN NEED (AUGUST 2018)	BY STATUS					BY SEX AND AGE	
	IDPs (in millions)	Returnees (in millions)	Host communities (in millions)	Refugees (in millions)	Total people in need (in millions)	% Female	% Children, adult, elderly
ANBAR	0.076M	1.267M	0.005M	0.004M	1.353M	49	51 | 44 | 5
BABYLON	0.028M			0.000M	0.024M	49	51 | 44 | 5
BAGHDAD	0.096M	0.076M	0.033M	0.000M	0.206M	49	51 | 44 | 5
BASRAH	0.008M		0.000M	0.000M	0.008M	49	51 | 44 | 5
DAHUK	0.350M	0.001M	0.050M	0.086M	0.486M	49	51 | 44 | 5
DIYALA	0.063M	0.221M	0.033M	0.000M	0.319M	49	51 | 44 | 5
ERBIL	0.220M	0.044M	0.064M	0.123M	0.482M	49	51 | 44 | 5
KERBALA	0.023M		0.001M	0.000M	0.025M	49	51 | 44 | 5
KIRKUK	0.127M	0.315M	0.006M	0.001M	0.450M	49	51 | 44 | 5
MISSAN	0.003M			0.000M	0.003M	49	51 | 44 | 5
MUTHANNA	0.001M				0.001M	49	51 | 44 | 5
NAJAF	0.024M		0.005M	0.000M	0.028M	49	51 | 44 | 5
NINEWA	0.613M	1.481M	0.101M	0.004M	2.168M	49	51 | 44 | 5
QADISSIYA	0.012M		0.003M	0.000M	0.015M	49	51 | 44 | 5
SALAH AL-DIN	0.174M	0.517M	0.074M	0.000M	0.765M	49	51 | 44 | 5
SULAYMANIYAH	0.151M		0.013M	0.032M	0.194M	49	51 | 44 | 5
THI-QAR	0.004M			0.000M	0.004M	49	51 | 44 | 5
WASSIT	0.012M		0.001M	0.000M	0.014M	49	51 | 44 | 5
TOTAL	1.986M	3.923M	0.389M	0.251M	6.650M	49%	51 | 44 | 5

*Children (<18 years old), adult (18-59 years), elderly (>59 years)
Figures are rounded, the total number of people in need (6.7M) is calculated based on actual figures.

عدد الأشخاص المحتاجين في المجموعة/ القطاع

	BY STATUS				BY SEX & AGE		TOTAL
	IDPs	Returnees	Host Community	Refugees	% Female	% Children, adult, elderly	People in need
Health	1.748M	3.452M	0.342M		49	51 | 46 | 3	5.542M
Protection	1.986M	2.148M	0.389M		49	47 | 48 | 5	4.523M
Water, Sanitation and Hygiene	0.654M	1.341M	0.197M	0.113M	49	51 | 46 | 3	2.305M
Shelter and NFI	0.713M	0.992M	0.389M	0.251M	49	51 | 44 | 5	2.350M
Multi-Purpose Cash Assistance	0.717M	1.987M	0.193M		49	48 | 49 | 3	2.897M
Camp Coordination and Camp Management	0.599M	0.300M	0.029M		52	53 | 43 | 4	0.927M
Food Security	1.408M	0.711M	0.375M		49	51 | 44 | 5	2.495M
Education	0.776M	1.532M	0.152M	0.098M	49	100 | 0 | 0	2.557M
Emergency livelihoods	0.726M	1.515M	0.143M			51 | 44 | 5	2.385M

شدّة

الاحتياجات

توجد أكثر الاحتياجات إلحاحاً في المناطق التي أدت فيها الأعمال القتالية السابقة إلى تدمير البنية التحتية وانهيار الخدمات وتآكل النسيج الاجتماعي أو في المناطق التي تضررت بشكل غير مباشر بسبب استضافة وتوفير المستلزمات لعدد كبير من النازحين. وتعتبر فرص كسب العيش المحدودة في هذه المناطق عاملاً أساسياً في إبقاء بعض الأشخاص الأكثر ضعفاً معتمدين على المساعدات الإنسانية.

على الرغم من أن السكان في المحافظات المتضررة مباشرة من العمليات العسكرية الأخيرة – بما في ذلك الأنبار ونينوى وكركوك وصلاح الدين – والذين لا يزالون محور تركيز المساعدات الإنسانية لعام 2019، إلا أن جمع بيانات أكثر تفصيلاً وإجراء تحليلات مُحسّنة تُظهر اختلافات جغرافية مهمة من حيث الاحتياجات على مستوى الأقضية. وهناك أيضاً مناطق ذات تركيز عالٍ جداً أو عالٍ فيما يخص الاحتياجات الإنسانية داخل إقليم كردستان (محافظات أربيل ودهوك والسليمانية) وكذلك في ديالى وبغداد والجزء الجنوبي من البلاد.

تتوافق نتائج مؤشر تقييم الاحتياجات المتعددة للمجموعة إلى حد كبير مع مؤشر الشدة الشامل بين المجموعات، مع تركيز الاحتياجات المحددة في مواقع مماثلة. وبالنظر للسكان النازحين ككل، فإن حوالي 53 في المائة من النازحين داخل المخيمات، و33 في المائة من النازحين خارج المخيمات، و32 في المائة من العائدين يحتاجون إلى المساعدة من ثلاثة قطاعات أو أكثر، من مجموع سبعة ممن تم تقييمها[1].

- إن النازحين خارج المخيمات في الأنبار ونينوى هم المجموعة الوحيدة التي توجد لديها – في المتوسط – احتياجات متداخلة في أكثر من أربعة قطاعات. كما بيّنت النتائج بأن استراتيجيات التكيف السلبية في حالات الطوارئ تكون أعلى لدى النازحين خارج المخيمات، لا سيما في محافظتي كركوك ونينوى.
- تم تحديد احتياجات النازحين في المخيمات في أكثر من ثلاثة قطاعات في الرمادي (الأنبار) وتكريت (صلاح الدين) والموصل والحمدانية (نينوى) وعقرة (نينوى).
- إن العائدين الذين لهم احتياجات متعددة القطاعات موجودون في مواقع في كل من سنجار (نينوى) وبيجي وبلد والدور (صلاح الدين) والمحمودية (بغداد)[3].
- إنَّ العائدين في مواقع معينة في نينوى، لا سيما في أقضية بعاج وسنجار وتلعفر، وغرب الموصل، ومناطق التل والحضر والمحلبية، يواجهون ظروفاً قاسية للغاية مقارنة بالخدمات المتاحة مثل سُبل العيش والتلاحم الاجتماعي والسلامة، وإنَّ نسبة العودة تنخفض باستمرار[4].

ويشير تحليل البيانات المتاحة إلى وجود نهج منسق متعدد القطاعات يشمل خدمات المساعدة والحماية الأساسية – مقترناً بجهود الإنعاش – ولديه القدرة على زيادة قدرة الأسر المحتاجة على الصمود عبر قطاعات متعددة، مع الحد من اللجوء إلى استراتيجيات التكيف السلبية في الوقت نفسه. وهذا من شأنه أن يساعد بشكل كبير على منع تدهور الوضع الإنساني والمزيد من النكسات في عمليات الإنعاش وإعادة الإعمار والتأهيل المبكرة.

1. تقييم الاحتياجات للقطاعات المتعددة VI، 2018

2 - تشمل استراتيجيات مواجهة حالة الطوارئ ما يلي: تسرب الأطفال من المدارس؛ والمشاركة في الأنشطة غير المشروعة؛ والهجرة لجميع أفراد الأسرة؛ وزواج الأطفال؛ والزواج القسري.

3. تقييم شدّة الاحتياجات للقطاعات المتعددة VI، 2018

4. تقرير مؤشر عودة الجولة 1، أيلول/ سبتمبر 2018.

شدة الاحتياجات

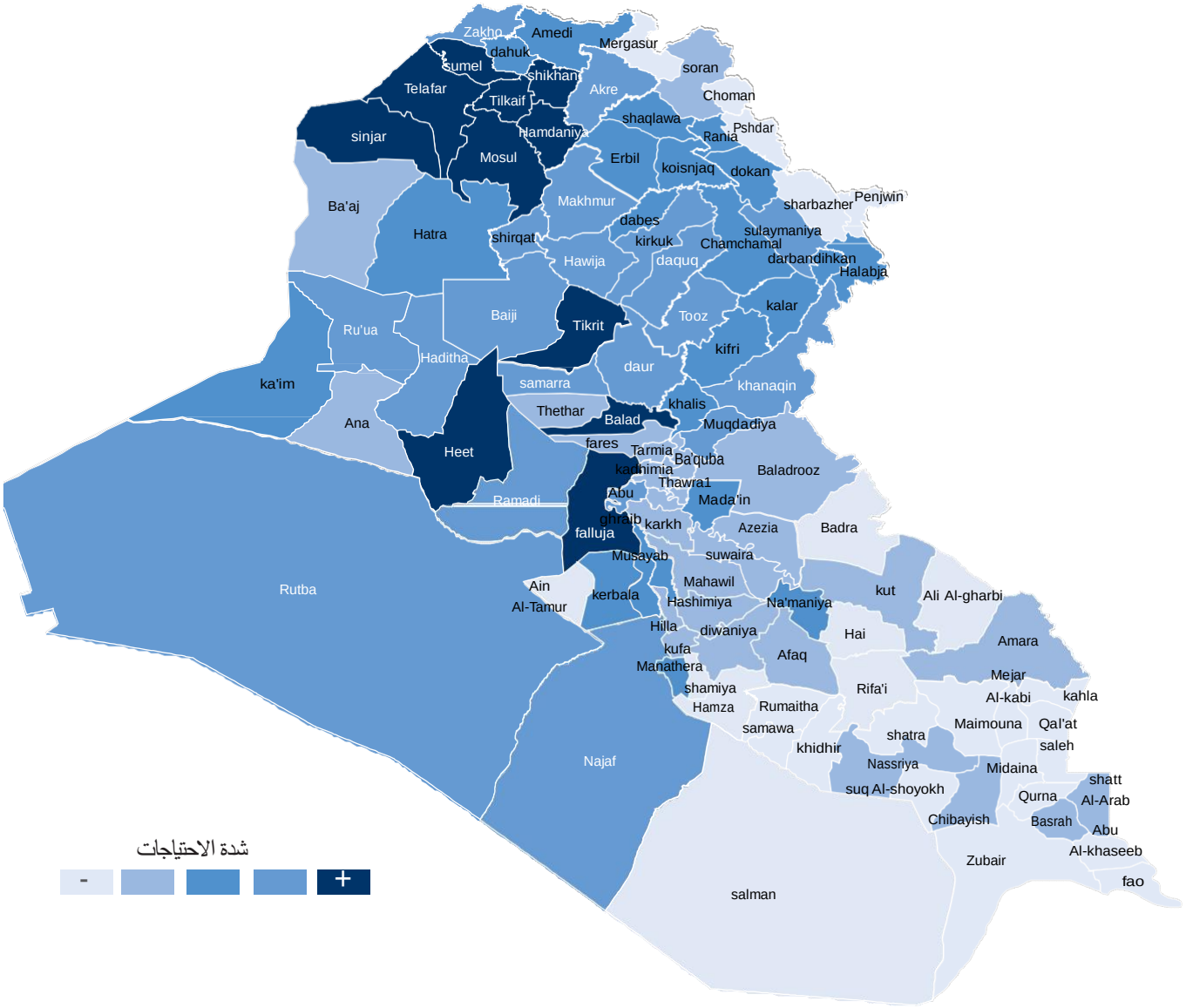

المصدر: يتم تحديد درجة الخطورة على أساس مؤشر مؤلف من 12 مؤشرًا منظمًا في أربعة مجالات للأزمة الإنسانية الحالية. هذا موضح أكثر في قسم المنهجية. تأتي البيانات من تقييم الاحتياجات للمجموعات المتعددة ومصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة وILA والمصادر المحددة للمجموعات. استُكمل التحليل أعلاه بمؤشر خطورة تقييم الاحتياجات للمجموعات المتعددة VI ومؤشر تتبع العودة التابع للمنظمة الدولية للهجرة.

ملاحظة: هذه الخريطة، التي تستخدم جنباً إلى جنب مع مؤشر درجة الشدّة في تقييم الاحتياجات للمجموعات المتعددة وتحليل IOM مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة بشأن العودة تكون بمثابة توجيه استراتيجي شامل بشأن أماكن وجود الاحتياجات الإنسانية الشديدة والمتداخلة في العراق. ولا تحل محل خرائط الشدة في القطاع التي لا تزال الأداة الرئيسية للقرارات البرامجية والتنفيذية.

IRAQ
MULTI-CLUSTER NEEDS ASSESSMENT (MCNA)
September 2018

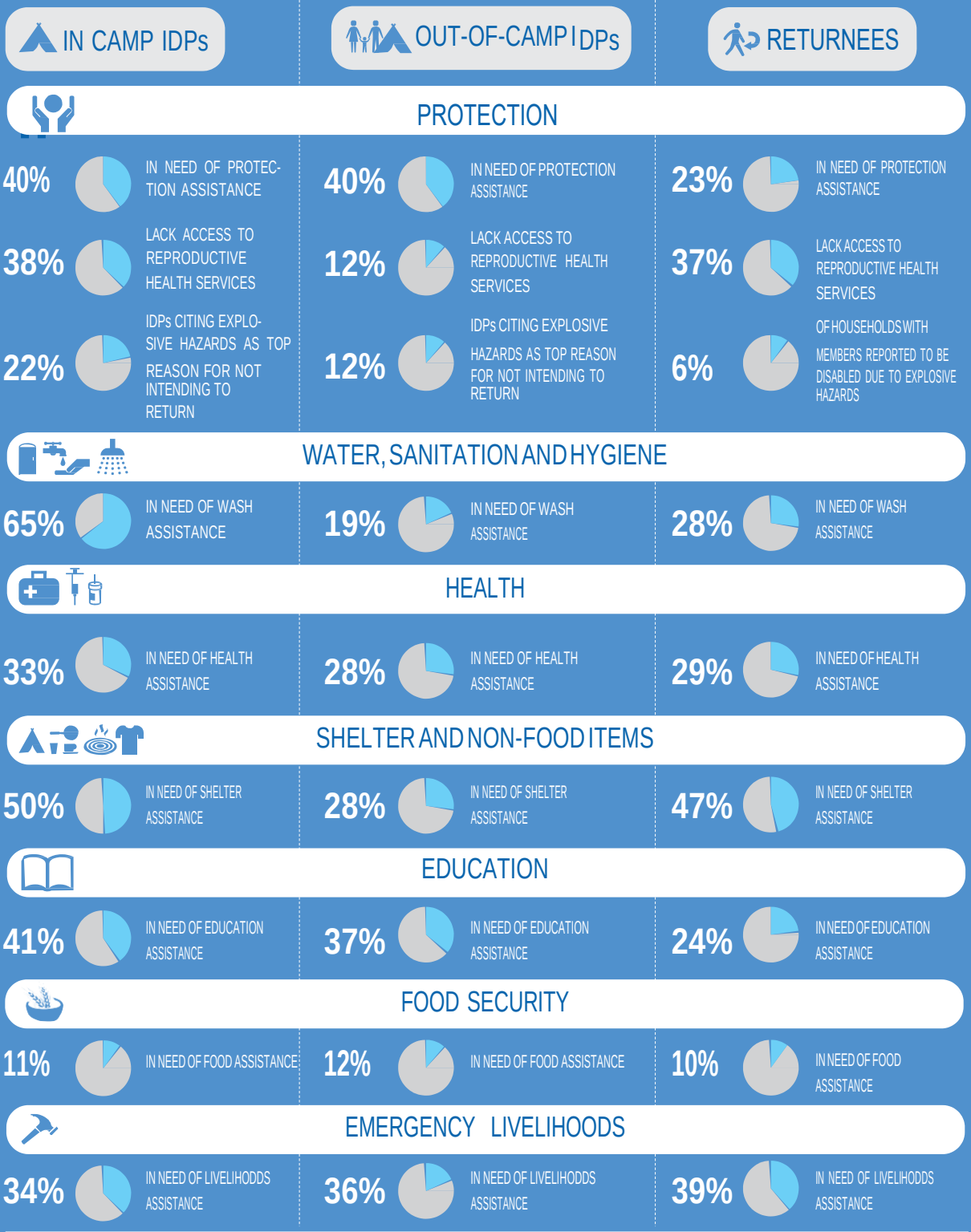

Creation date: 12 November 2018.
Source: Data analysis is represented at a household level, REACH Initiative: http://www.reachresourcecentre.info/countries/iraq

بالنسبة لبيانات تقييمات المجموعة للقطاعات المتعددة VI، تم حساب مؤشر قطاعي للاحتياجات لكل قطاع، يتألف من مؤشرات متعددة تم اختيارها من خلال المشاورات مع كل مجموعة في العراق. أخذت المؤشرات في كل مؤشر قطاعي على أوزان مختلفة على أساس مساهمتها التقديرية للحاجة الكلية محددة من قبل المجموعة. تم تحديد الأسر على أنها "في حاجة" إذا كان المبلغ المرجح الذي يحتاجونه في قطاعهم أكبر من الجزء المقطوع المحدد. قامت المجموعات بإجراء تحليل إضافي باستخدام رأي الخبراء ومصادر البيانات البديلة، وبالتالي قد تختلف بعض الأرقام.

مركز الحماية والمساءلة

أمام السكان المتضررين

إنَّ إيجاد الحلول لمشكلات الحماية لدى النازحين العراقيين يعد محوراً أساسياً لدى العاملين في المجال الإنساني في سياق ما بعد داعش، وسيكون العمل على إيجاد حلول دائمة لهؤلاء السكان في مقدمة التخطيط الإنساني في عام 2019. وكان تركيز الغالبية العظمى من الاستجابة الإنسانية حتى الآن على النازحين الذين يقيمون في مخيمات رسمية (حوالي 20 في المائة، أي ما يقارب مليوني شخص لا يزالون نازحين). وتشير التقديرات إلى أن المساعدات لا تصل إلا إلى 10 في المائة من الـ 1.5 مليون نازح المتبقين الذين يعيشون خارج المخيمات. إنَّ توسيع نطاق الوصول إلى هذه الفئة من السكان يُشكّل أولوية إنسانية.

إنَّ احتياجات الحماية للسكان النازحين متنوعة، وتضيف بيئة ما بعد الصراع في العراق طبقة من التعقيد لمعالجة هذه الاحتياجات. كما أن هناك تحديات في الحصول على البطاقات الوطنية والوثائق المدنية اللازمة لتسجيل الوفيات والزواج والولادة وتأمين حقوق السكن والأرض والممتلكات. ويَعتبر النازحون بأن الافتقار إلى فرص العمل/ كسب العيش شغلهم الشاغل، إلى جانب عدم الحصول على الغذاء والصحة والمأوى والتعليم بشكل منتظم. أما بالنسبة للنازحين خارج المخيمات، تتضاعف كل هذه المسائل. علاوة على ذلك، فإن الصدمة النفسية جراء النزوح المطول – أكثر من نصف النازحين في العراق قد نزحوا لثلاث سنوات أو أكثر – لا يمكن إنكارها. ويلجأ بعض النازحين العراقيين إلى إجراءات متطرفة تتضمن الانتحار أو محاولة الانتحار نتيجة الألم النفسي الذي يشعرون به.

تم تحديد النازحين الذين يُعتقد أن لديهم صلات مع الجماعات المتطرفة بأنهم أكثر المستفيدين ضعفاً من حيث الخدمات التي تقدمها المنظمات الإنسانية. وتَستخدم الجهات المسلحة الفاعلة وجود المشتبهين بهم لمن لديهم انتماءات مزعومة كذريعة لدخول مخيمات النازحين والبحث فيها وأحياناً الاعتقال العشوائي للنازحين وأفراد الأُسر وبالتالي انتهاك الطابع المدني والإنساني للمخيمات وخلق بيئة من الذعر والقلق في صفوف النازحين. ومن المحتمل أن تواجه النساء والأطفال الذين يُعتقد تورط آباؤهم أو أزواجهم أو أبناؤهم أو أشقاؤهم أو أفراد أسرهم بجماعات بتنظيم داعش عواقب وخيمة، وغالباً ما يتعرضون إلى ممارسات تمييز عنصري خلال الوصول إلى المساعدات الإنسانية. إذ أنَّ عزلهم وفصلهم عن بعض وتقييد حركة تنقلهم وحرمانهم من الوصول إلى المساعدات الإنسانية داخل المخيمات يجعلهم ضحية للعنف والاستغلال الجنسي. أما بالنسبة للنساء والأطفال الذين يُعتقد بارتباطهم بالمجموعات المسلحة والذين يعيشون خارج المخيمات، فإن هذه التأثيرات السلبية تتفاقم لديهم بشكل كبير. كما أن التمييز بين الشواغل الأمنية المشروعة وتعزيز عودة و/ أو إعادة دمج هؤلاء النساء والأطفال مهم لمنع التطرف في المستقبل. وتكمن تلبية احتياجاتهم في نقاط الاهتمام بالحماية في العراق جنباً إلى جنب مع الناجيات من العنف الجنسي بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسي، والأطفال المعرضين للخطر، والأشخاص ذوي الإعاقة أو الحالات المزمنة، والمسنين، والأفراد الذين يتعرضون لعودة قسرية ومبكرة، والأشخاص الذين يواجهون عقبات في سبيل الوصول إلى حلول دائمة.

العنف والاعتداء الجنسي

يُعتبر العنف والاعتداء الجنسي في العراق شائع جداً داخل وخارج المخيمات حسب التقارير. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب ضعف النساء والفتيات اللواتي تم قتل أو اعتقال أزواجهن أو آبائهن أو أشقائهن أو أبنائهن خلال الصراع ضد داعش. ويمكن أن تشمل التهديدات العنف الأسري؛ والعنف الجنسي والاستغلال والاعتداء بما في ذلك الاعتداء من قبل الجهات الأمنية؛ والزواج القسري، بما في ذلك زواج الأطفال؛ والحرمان من الموارد المعيشية للأسر التي ترأسها نساء ممن يُعتقد تورطهم مع جماعات متطرفة. كما أن الفرص الاقتصادية المحدودة والثغرات في المساعدة يمكن أن تؤدي إلى اتباع استراتيجيات سلبية للتكيف، بما في ذلك ممارسة الجنس كوسيلة للبقاء.

توفر الأمم المتحدة عن طريق شركائها خدمات دعم مباشرة متعددة القطاعات للناجين من العنف الجنسي، بما في ذلك النساء والفتيات في المخيمات وسوف تستمر في القيام بذلك على أساس غير تمييزي. وتحتفظ وكالات الأمم المتحدة وشركائها بحضور قوي في المخيمات وتواصل تشجيع الأسر التي تتعرض إلى العنف الجنسي الاتصال بالأمم المتحدة مباشرةً أو من خلال الخط الساخن المجهول المتاح في المخيمات[1]. هذا ويجب بذل جهود إضافية لتلبية احتياجات الحماية لأولئك الأشخاص خارج المخيمات. كما أن هناك عدة مبادرات جارية للتصدي لكل من العنف الجنسي والاعتداء الجنسي ولكن يجب الحرص على ضمان تكاملها وإضافة قيمة وتأثير حقيقيين.

تشارك منظومة الأمم المتحدة أيضاً في الدعوة الرفيعة المستوى مع حكومة العراق لدعم الإصلاح التشريعي والسياسي لتعزيز آليات الحماية لمنع حدوث الانتهاكات ومحاسبة الجناة. وفي أيلول/ سبتمبر عام 2016، وقَّعت الأمم المتحدة وحكومة العراق بياناً مشتركاً ملتزماً بالتصدي للعنف الجنسي المرتبط بالصراع وضمان توفير الخدمات ودعم سُبل العيش والتعويضات للناجين والأطفال المولودين نتيجة الاغتصاب.

1. مركز معلومات النازحين في العراق هو مركز اتصال هاتفي أطلقته وكالات الأمم المتحدة في عام 2015 لتزويد المجتمعات المحلية النازحة في مختلف أنحاء العراق بمعلومات حول المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب، بما في ذلك نقاط توزيع الأغذية والخدمات الطبية وخيارات المأوى. كما أنه يعمل كمنهج تغذية راجعة، بمثابة خط ساخن حيث يمكن للمستفيدين طرح المشاكل في الوصول إلى المعونة أو الإبلاغ عن العنف الجنسي.

منع الاستغلال والاعتداء الجنسي

تكمن الوقاية في صميم استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسي من قبل موظفي الأمم المتحدة. إذ تم تأسيس شبكة منع الاعتداء والانتهاك الجنسي في البداية في العراق في تموز/ يوليو 2016 لتنسيق ودعم تنفيذ هذه الاستراتيجية، حيث تشمل زيادة الوعي العام وإجراء تقييمات المخاطر. كما تم إجراء تدريب مكثف للموظفين في عام 2017، الأمر أدى إلى زيادة التقارير حول سوء السلوك المحتمل في عام 2018. وتم تخصيص خط ساخن للإجابة على استفسارات محددة من المستفيدين إلى الوكالات والمجموعات المعنية بالاستجابة واستخدام طرق الإحالة المحددة لمعالجة القضايا الحساسة، بما في ذلك الادعاءات الجنسية فيما يتعلق بالاستغلال والإساءة. إذ يتم التحقيق في كل تقرير من قبل وكالة تابعة للأمم المتحدة أو يتم إحالته للتحقيق من قبل شريك منفذ ويتم متابعته من قبل وحدة المتابعة والمساءلة. وهناك حاجة لمزيد من الاهتمام من الجهات الفاعلة ذات الصلة في العراق لضمان عمل الخط الساخن بالشكل المطلوب. وتشمل الاستجابة الفعالة جميع الإجراءات المتخذة في أعقاب تقرير عن سوء سلوك محتمل منذ تلقي الشكوى المعنية وذلك من أجل ضمان اتخاذ إجراء تأديبي مناسب ضد الجناة. وتعمل الأمم المتحدة على تحسين السرعة والدقة والشمول في الإبلاغ عن ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسي، ووتيرة ونوعية التحقيقات والمتابعة والمساءلة. وتهدف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية في العراق إلى ضمان حصول الضحايا على الدعم والاهتمام الذي يستحقونه منذ لحظة تلقي الادعاء إلى حين التوصل إلى نتيجة. وستبقى تشكِّل مسألة تحويل هذه النية إلى تطبيق مستدام يتناسب مع نهج عدم التسامح مطلقاً مع الجناة تحدياً مستمراً.

التصورات والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين

ما زال المجتمع الإنساني في العراق يضع المساءلة أمام الأشخاص المتضررين في قلب العمليات الإنسانية. وقامت آليات إنسانية مثل مركز معلومات النازحين في العراق، وتقييمات الحماية السريعة، وفرقة التواصل مع المجتمعات وشبكة منع العنف والاعتداء الجنسي وإجراءات المساءلة الخاصة بالقطاعات المختلفة (بما في ذلك لجان المخيمات) باطلاع الشركاء في المجال الإنساني على فهم احتياجات الناس وتصوراتهم.

كجزء من تقييم الاحتياجات الإنسانية العامة لعام 2019، أجرت المنظمات الإنسانية مقابلات وجهاً لوجه ومناقشات جماعية مركزة مع المجتمعات المتضررة داخل المخيمات وخارجها، وتحدثت مع المُخبرين الرئيسيين على مستوى المجتمع. وتم إجراء تحليل للبيانات من مصادر ثانوية مثل مركز معلومات النازحين في العراق وإجراء مسح مدعوم من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي للسكان المتضررين في العراق، وذلك من أجل تحقيق فهم أفضل لقدرة النازحين الكلية في الوصول إلى المساعدات الإنسانية.

سعى تقييم الاحتياجات المتعددة للمجموعة والذي تم إجراؤه في آب/ أغسطس 2018 للتأكد من وصول المساعدات للسكان المتضررين[4]. وأكد ما مجموعه 94 في المائة من النازحين في المخيمات أنهم تلقوا مساعدات خلال 30 يوماً قبل إجراء المسح، مقارنة بنسبة 10 في المائة فقط من النازحين في مواقع خارج المخيمات و4 في المائة من العائدين. إنَّ العوامل المتداخلة الأخرى قد تُفسر النسب المئوية المنخفضة في صفوف العائدين والنازحين في مواقع خارج المخيمات. يقوم الشركاء بتقييم العلاقة بين النتائج والعوامل المؤثرة مثل البيانات التي يتم جمعها بعد شهر رمضان، في الوقت الذي قد تنخفض فيه الأنشطة الإنسانية، أو احتمال ألّا يعرف السكان بعض الخدمات التي يقدمها العاملون في المجال الإنساني كمساعدات إنسانية.

إن مستويات الرضا العام عن المساعدات الإنسانية مرتفعة نسبياً في جميع المجموعات الثلاث التي شملتها الدراسة الاستقصائية، بنسبة 87 في المائة للعائدين، و75 في المائة للنازحين داخل المخيمات، و69 في المائة بين النازحين في مواقع خارج المخيمات. وكانت مستويات الرضا فيما يخص عمال الإغاثة مرتفعة في جميع المجموعات الثلاث، حيث بلغت أعلى نسبة 92 في المائة بين النازحين في المخيمات. وأبدى جميع المستجيبين عدم رضاهم عن كميات المعونات التي تلقوها.

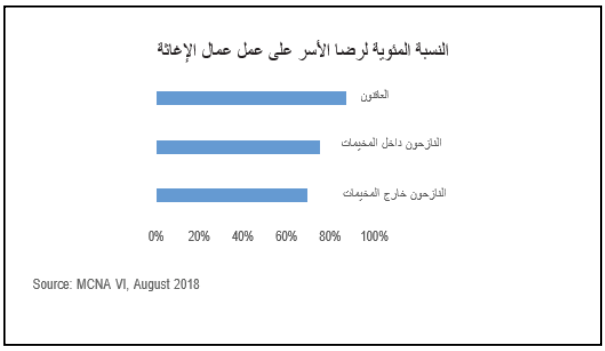

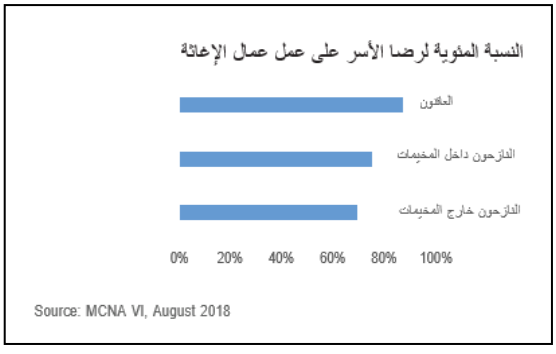

2. انظر الحاشية السفلية السابقة.
3. حلول الحقيقة الميدانية، عملية مسح للأشخاص المتضررين والموظفين في تشرين الأول/ أكتوبر 2017.
4. تقييم شدّة الاحتياجات للقطاعات المتعددة VI، 2018

5. تقييم شدّة الاحتياجات للقطاعات المتعددة VI، 2018

على الرغم من وجود آليات مثل مركز معلومات النازحين العراقيين، فقد أشارت المجتمعات المتضررة باستمرار إلى أنها تفتقر إلى المعلومات حول الخدمات والدعم المتاح لها؛ حيث أعرب المشاركون عن الحاجة إلى توزيع دقيق وفي الوقت المناسب للمعلومات. وفي مختلف المجموعات السكانية، كانت أهم المعلومات المطلوبة تتعلق بفرص كسب العيش (58 في المائة) والسلامة والأمن (42 في المائة) وحالة السكن (33 في المائة)، تليها معلومات عن حالة الخدمات الأساسية[5]. من جهة أخرى قد تعني الرغبة في الحصول على معلومات حول فرص كسب الرزق أنه مع تطور الصراع النشط إلى وضع نزوح مطول لبعض المستفيدين، بدأ السكان المتضررون بالابتعاد عن طلب المساعدة الإنسانية المُنقذة للحياة والبحث عوضاً عنها عن حلول مستدامة وطويلة لسد احتياجاتهم. وفي عام 2017، كانت المعلومات الأكثر طلباً من قبل السكان المتضررين هي توزيع المساعدات (38 في المائة) تليها معلومات عن المنظمات المانحة والمنظمات غير الحكومية.

في الوقت الذي يسعى فيه العاملون في المجال الإنساني إلى زيادة المساءلة أمام السكان المتضررين، يجب الاستثمار في قنوات الاتصال التي يفضلها السكان المتضررون. وتشير النتائج التي توصل إليها استطلاع تقييم الاحتياجات للمجموعات المتعددة إلى أن السكان المتضررين يفضلون تقديم اقتراحاتهم من خلال التواصل المباشر مع عمال الإغاثة (72 في المائة) أو المكالمات الهاتفية (40 في المائة). وبالتوازي مع ذلك، أظهر السكان المتضررون تفضيل متزايد للحصول على المعلومات من العائلة والأصدقاء في مناطقهم الأصلية والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية، مما يشير إلى الحاجة إلى الاستثمار في العلاقات مع المجتمعات.

وفيما يخص آلية الشكاوى، تشير بيانات تقييم الاحتياجات للمجموعات المتعددة إلى أن الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع في المخيمات أن أكثر من 78 في المائة منهم يعرفون كيفية تقديم الشكاوى في حين يشعر 87.5 في المائة أنه لا يوجد عائق أمامهم للقيام بذلك[7]. ومع ذلك، تتناقض هذه المعلومات مع العينة السكانية الموسعة التي شملتها الدراسة الاستقصائية المدعومة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي أشارت إلى أن العديد من النازحين لا يعرفون كيفية تقديم شكوى ولا يعتقدون أن وجهات نظرهم يتم النظر فيها فيما يتعلق بتقديم المساعدات. كما أن هناك حاجة مُلحة لبذل جهود إضافية، خاصة بالنسبة للسكان الذين يعيشون خارج المخيمات ولديهم إمكانية محدودة للوصول إلى آليات الشكاوى.

على أي حال، إن الحرص العالي بإجراءات الشكاوى لا يعني الرضا عن جودة المتابعة والحزم، لأن 76 في المائة من النازحين داخل المخيمات الذين شملهم الاستطلاع في تقييم واحد أفادوا بأنه لم يحدث أي شيء بعد تلقي الشكوى. كما إن المعرفة بالمصادر المفضلة للمعلومات – وكذلك فهم ما إذا كان المتضررون يشعرون بالارتياح في رفع الشكاوى – ستسمح للجهات الفاعلة في المجال الإنساني بالاستثمار في القدرات الصحيحة. إنَّ المتابعة المنتظمة والإحالات بشأن الحالات المُبلّغ عنها ستقطع شوطاً طويلاً في استعادة الثقة في الآليات القائمة بالفعل. وبمجرد أن يثق السكان المتضررون في آليات التعبير من مقترحاتهم، سوف يزداد مستوى مشاركتهم.

يجب بذل الجهود لضمان وجود آليات للتطبيق في جميع أنحاء البلاد لغرض المساءلة أمام السكان المتضررين، مع الحفاظ على التوازن بين إجراءات الشكاوى المركزية وآليات التغذية الراجعة والآليات المحلية مثل التواصل مع المجتمعات ولجان المخيمات. وهناك حاجة إلى إجراء حوار استباقي مع المجتمعات المتضررة، كي لا يشعر المحتاجون بأنهم قادرون على تقديم الشكاوى أو الانتقادات فحسب، بل لتعزيز ثقتهم أيضاً من أن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني سوف تتخذ إجراءات مناسبة بشأن التقارير الواردة بسرعة.

6. حلول الحقيقة الميدانية، عملية مسح للأشخاص المتضررين والموظفين في تشرين الأول/ أكتوبر 2017.
7. تصنيف مبادرة ريتش للمخيمات، الجولة X، آب/ أغسطس 2018
8. نفس ما سبق

الوصول والتحديات التشغيلية

التحديات

بينما استمر انعدام الأمن، إلّا أنَّ الوصول لمعظم مناطق العراق قد تحسّنَ في عام 2018.

إنّ المناطق التي كانت تعتبر "غير قابلة للوصول" بسبب الصراع المستمر، أو مستويات عالية من انعدام الأمن أو الحرمان التام من المرور، أصبحت الآن قليلة نسبيًا ومحددة بوضوح ويمكن تحديدها إلى حد كبير. وبالتوازي مع ذلك، حدث تدهور كبير من حيث العوائق البيروقراطية أمام الاستجابة الفعالة في الوقت المناسب. ومن دواعي القلق الحالي التوجه المتنامي للسلطات على مستوى المحافظات والمقاطعات لتجاهل الإجراءات المتفق عليها وطنياً للحصول على الكتب الرسمية للوصول، مع السلطات المدنية وكذلك الجهات العسكرية التي تطالب بالحصول على موافقات إضافية محلياً. وفي نفس الوقت، لا يتم منع إيصال المساعدة الإنسانية بصورة مطلقة، إلّا أنه يمكن أن تحدث تأخيرات كبيرة غير ضرورية تعيق إيصال المعونة إلى المحتاجين. وتقدم كل من محافظات الأنبار والموصل وصلاح الدين وكركوك أمثلة واسعة على هذه الممارسة. بالنسبة للمنظمات غير الحكومية، أثبتت عملية التسجيل الفدرالي لدى مديرية المنظمات غير الحكومية في بغداد أنها عقبة مستهلكة للوقت، حيث تنتظر العديد من المنظمات غير الحكومية عدة أشهر للتسجيل والإذن لبدء تنفيذ المشروع. ونتج عن التأخير في التسجيل آثار سلبية ثانوية في القيود المفروضة على طلبات التأشيرة ومنع الحصول على كُتب الوصول الرسمية إلى المنظمات غير الحكومية غير المسجلة لدى الحكومة الاتحادية.

في الوقت الذي تتوفر فيه تأشيرات للمنظمات غير الحكومية في حكومة إقليم كردستان بشكل عام، فإن تأشيرات حكومة العراق لـ 1،000 موظف من موظفي المنظمات غير الحكومية في العقود الدولية – من أصل 16,000 من موظفي المنظمات غير الحكومية في العراق – يصعب الحصول عليها، فضلاً عن أنها مكلفة. وأكثر أنواع التأشيرات شيوعاً الصادرة عن الحكومة العراقية هي تأشيرات دخول متعددة لمدة ثلاثة أو ستة أشهر، في حين أن أقل من 10٪ من التأشيرات الصادرة كانت تأشيرات دخول متعددة لمدة عام واحد. وتستغرق عملية الحصول على تأشيرة من الحكومة العراقية في المتوسط 44 يوماً وزيارات متعددة لمكاتب حكومية مختلفة حول بغداد. كما يتطلب من المنظمات غير الحكومية أن يكون لها مكتب منفصل في بغداد، مما يستدعي قيام المنظمات غير الحكومية بفتح أو نقل مكاتب في بغداد لمجرد القدرة على تفعيل التأشيرات. وتبلغ تقديرات التكاليف الإجمالية لتأشيرات المنظمات غير الحكومية في العراق في عام 2017 بأنها تزيد عن 5 ملايين دولار أمريكي.

يمكن أن تؤدي التغييرات الإدارية غير المتوقعة إلى مزيد من التعقيد. فعلى سبيل المثال، أصدرت وزارة الداخلية العراقية في عام 2018 تعليمات تطلب من جميع العاملين في المنظمات غير الحكومية الأجنبية دفع تأمينات قدرها مليون دينار عراقي لجميع تأشيرات الأجانب. وقد نتج عن ذلك أن أكثر من 400 موظف دولي من المنظمات غير الحكومية أصبحوا عالقين بالفعل وغير قادرين على الحصول على تأشيرات الدخول، وبعضهم غير قادر على السفر إلى مواقع عملهم الأساسية لعدة أسابيع، الأمر الذي من شأنه أن يُعرقل تقديم المساعدات في الوقت المناسب وبشكل فعال إلى المجتمعات في مختلف المحافظات. كما يصعب حساب التكلفة البشرية والمالية الناجمة عن التأخير في البرامج الإنسانية.

ومع انتهاء العمليات العسكرية واسعة النطاق، من المفترض أن يكون الوضع الأمني أفضل بكثير، إلّا أنه في الواقع أصبح الأمر أكثر تعقيدًا وهشاشة في بيئة العمل ما بعد عملية الموصل. ومع استمرار تقسيم المجتمعات والأطراف المسلحة على أسس طائفية وقبلية وفئوية، فإن الحاجة إلى المصالحة وبناء المجتمع تثير القلق. وفي جو من الريبة، حيث يمكن للمفاهيم الخاصة بالانتماء السياسي أن ترى أشخاصاً محرومين من وصول المساعدات الإنسانية على قدم المساواة، لذا يجب مضاعفة الاستجابة الإنسانية لمواصلة بقائها محايدة وغير متحيزة وخالية من التدخل السياسي.

وفي أواخر آب/ أغسطس، أكمل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الجولة الأولى من التدريب على إجراء مسح لشدة الوصول، والذي يتكون من مجموعات مركّزة عقدت اجتماعاتها على مستوى المحافظة مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية المدعوة لمناقشة وتحديد تصور الجهات الفاعلة الإنسانية حول قيود الوصول في جميع الأقضية في تلك المحافظة. ويُكمِل المسح القائم على التصور آليات متاحة أخرى تستند إلى الحوادث، ولا سيما عمليات المسح الأمنية الشاملة التي تقوم بها شبكة INSO، وستجري بانتظام على أساس ربع سنوي، أو بشكل أكثر تواتراً إذا لزم الأمر.

1. تقييمات تفاصيل العضو في لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية للعراق.
2. مسح لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية للعراق مع 66 استجابات من المنظمات غير الحكومية، تموز/ يوليو 2018
3. نفس ما سبق

4. تكلفة التأشيرات للمنظمات غير الحكومية في العراق، تحليل لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية للعراق لتكلفة المنظمات غير الحكومية العاملة في العراق، نيسان/ أبريل 2018.

5. رقم 1424 من 2018/06/24 بشأن اعتماد إيداع التأمينات المنصوص عليها في قانون الأجانب رقم 76 لعام 2017 / الفقرة ب- 3 / المادة 18.

6. استطلاع رأي لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية للعراق، حزيران/ يونيو 2018.

7. المنظمة الدولية غير الحكومية للسلامة (إنسو)

مستويات قيود الوصول الملحوظة عن طريق المقاطعة

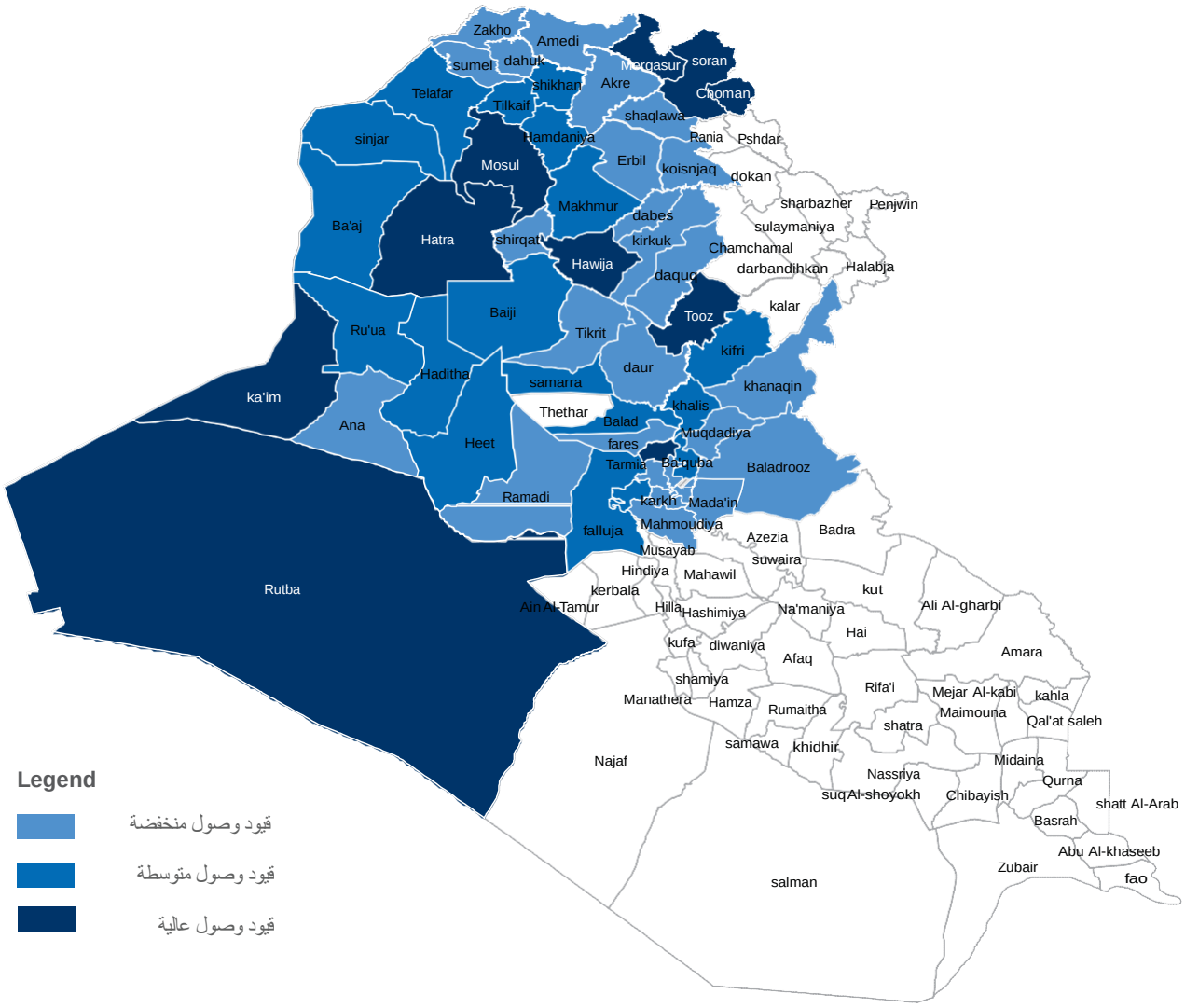

المصدر: مخطط شدة الوصول، الجولة الأولى، أغسطس 2018/ أوتشا

وجود الشركاء حسب المحافظة والمجموعة

Governorates	CCCM	Education	Emergency Livelihoods	Food Security	Health	MPC	Protection	RRM	SNFI	WASH	Grand Total
Anbar	2	7	3	10	9	7	22	2	10	11	45
Babylon		1	1		2		6			2	9
Baghdad	1	3	1	5	5		12		2	5	27
Basrah					1	1	5		1	1	8
dahuk	1	8	12	6	18	2	27		5	11	62
diyala	1	3	4	3	6	3	14		2	4	26
Erbil	1	11	9	13	12	1	24		8	3	54
kerbala				2	1		7		1	1	10
kirkuk	2	8	8	6	13	4	21	1	11	10	48
Missan						1	3		1	1	5
Muthanna			1			1	2		1	1	5
Najaf					3		6		1	1	9
Ninewa	4	23	22	26	30	12	55	1	24	31	108
Qadissiya			1			1	4		1	1	7
salah al-din	3	6	3	6	10	6	16	2	8	9	38
sulaymaniyah	2	4	7	4	9	3	15		5	5	35
Thi-Qar						1	4		1	1	6
Wassit							3			2	5
	7	34	30	33	42	15	84	4	39	48	167

Source: Iraq Humanitarian Dashboard, 3W (September 2018)

وجود الشركاء حسب القضاء

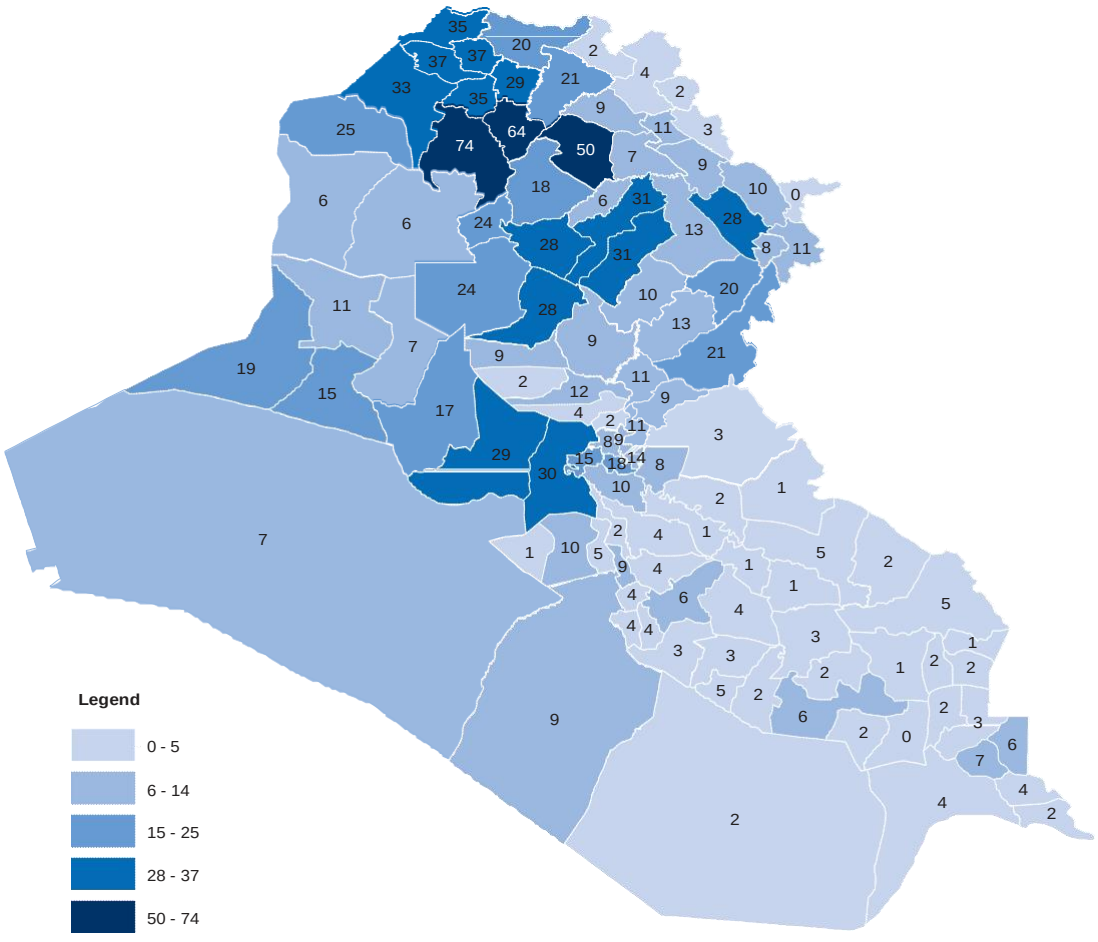

المصدر: لوحة المعلومات الإنسانية في العراق ، 3W) سبتمبر 2018(